



PROVISIONAL

A/33/PV.7
25 September 1978

ARABIC



الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة الثالثة والثلاثون

الجمعية العامة

محضر حرفي مؤقت للجلسة السابعة

المعقودة بالمقر، في نيويورك

يوم الاثنين، ٢٥ أيلول/سبتمبر ١٩٧٨، الساعة ١٥/٠٠

الرئيس : السيد ليفانو
ش : السيد موغانغا (نائب الرئيس)
(كولومبيا)
(بوروندي)

خطاب سعادة الرايت أونرايل سير سيووساغور رامفولام ، رئيس وزراء موريشيوس

خطاب سعادة الرايت أونرايل روبرت د. ميلدون ، رئيس وزراء نيوزيلندا

مواصلة المناقشة العامة [٩]

ألقيت الكلمات من قبل :

السيد جيمينيز (الجمهورية الدومينيكية)

السيد فروفيتش (يوغوسلافيا)

السيد شمس الحق (بنغلاديش)

السيد ماليركا (كوبا)

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الأخرى . وستوزع النصوص النهائية في أقرب وقت ممكن .
أما التصحيحات فسينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الأصلية ، كما ينبغي إرسالها بأربع نسخ خلال ثلاثة أيام عمل إلى " رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات " :

Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services,
Room A-3550 ، مع الحرص على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر .

وحيث أن هذا المحضر وزع في ٢٦ أيلول/سبتمبر ١٩٧٨ ، فإن التاريخ النهائي لقبول

التصحيحات سيكون ٢٩ أيلول/سبتمبر ١٩٧٨ .

فيرجى من الوفود أن تتقيد بهذه المهلة تقيدا تاما تيسيرا لانجاز العمل .

افتتحت الجلسة في الساعة ١٥/٣٥خطاب سعادة الرايت اونرايل سيرسيووساغور رامغولام ، رئيس وزراء موريشيوس

الرئيس (الكلمة بالاسبانية) : سوف تستمع الجمعية بعد ظهر اليوم الى خطاب من رئيس الوزراء ووزير الدفاع والا من الداخلي ، ووزير الاعلام والاذاعة ووزير الطيران المدني لموريشيوس .

اصطحب سعادة الرايت اونرايل سيرسيووساغور رامغولام ، رئيس وزراء موريشيوس الى المنصة

الرئيس (الكلمة بالاسبانية) : يسعدني كثيرا أن ارحب بسعادة الرايت اونرايل سيرسيووساغور رامغولام وأن ادعوه لكي يلقي خطابه أمام الجمعية العامة .

سير سيووساغور رامغولام (موريشيوس) (الكلمة بالانكليزية) : سيدي الرئيس ، ان انتخابكم لرئاسة الدورة الثالثة والثلاثين للجمعية العامة يستحق تهاني القلبية . ان تجربتكم الطويلة في السياسة ، والحكومة والصحافة ، بالاضافة الى معرفتكم بالأمم المتحدة انما هي من الامور التي تناسب تماما هذا المنصب الرفيع . ان وفد موريشيوس يؤكد لكم تعاونه معكم في تحقيق مهمتكم . لقد قدرنا كثيرا العمل الممتاز لسلفكم العظيم ، صاحب السعادة لازار ميسوف ، خلال الدورة الثانية والثلاثين والدورة الاستثنائية لنزع السلاح . ان تفاني واخلاص الامين العام وموظفيه في العام الماضي انما هو أمر يستحق تقديرا . ان تعيين السيد كينيث داذي في منصب المدير العام للتنمية للتعاون الدولي ، انما هو أمر يقدره الجميع . ان خبرته الطويلة في الامم المتحدة وفي خدمة بلاده سوف تؤدي - وانني واثق من هذا - الى نتائج عظيمة لنا جميعا . ان وفد بلادنا ايضا يرحب بانضمام جزر سليمان الى اسرة الامم المتحدة العظيمة . وأخيرا ، أود أن أعرب عن تعاطفنا القلبي وتمازينا لحكومات وشعوب تلك الدول الأعضاء مثل الهند ، وبنغلاديش وايران التي كانت أخيرا ضحايا لكوارث طبيعية ، والى حكومة وشعب كينيا في فقدانهم زعيمهم الكبير جومو كينيي .

ان بلادى تنظر بقلق الى النزاعات المتزايدة في قارة افريقيا بين دول افريقية .
 ان عدم استقرار السلام والمتقدم في تلك المقارة انما يعرض للمخطر الاقتصاديات المضعفة
 للمدول المستقلة حديثا . ورغم ان هذا النزاع المخطير في افريقيا هو بين دول افريقية ، فان دور
 القوى الاجنبية هناك له اهمية خاصة . واذ كان هناك تعارض في المصالح بين مختلف البلدان
 الافريقية ، فمن الواضح ايضا انه يوجد بكل اسف توسع من بعض المدول المخارجية هناك .
 ان خلفية النزاع في افريقيا ، في اعتقادى ، تنجم عن الرغبة في اعادة استعمار هذه المقارة
 من جانب المستعمرين المقدماء والمجدد . والمشكلة الاساسية في نظرنا هي ان افريقيا التي تخوض
 حربا قاسية ضد المفقور ، تجد نفسها في حالة تبعية في النظام الاقتصادى العالمى المعاصر الذى
 لا يقدم أى امل للملاصالح في المستقبل القريب . كما انه لا يوجد امل في تطور دولي ينطوى على
 تقليل الفجوة بين الانتاج وبين الاستهلاك ، تلك الفجوة التي تفصل بين الاغنياء وبين الفقراء في
 العالم .

ان عدم المساواة والتبعية تعني ان هياكلنا الاقتصادية قد نظمت حسب احتياجات الشركات
 المتعددة الجنسية ، مما يعطل تنمية رأس المال الوطني ويشوه نمط الاستثمار في بلادنا مما اسفر
 عن ركود التنمية التقنية وتعطيل تقدم الانتاجية .

ان زيادة المديون ومدفوعات خدمتها قد اصبحت عبئا ثقيلا ، أدى الى مشكلة مزمنة فسي
 ميزان المدفوعات . ان بلدا يعتمد اقتصاده على سياسة المعجز في الميزانية يجب عليه اما ان يخفض
 مقدار عملته أو قيمتها أو ان يلجأ الى الاقتراض . ان الاقتراض لا يحل المشكلة على المدى البعيد .
 كما ان تخفيض قيمة العملة لا يغير من حقيقة المفقور في بلد ما كما لا يؤدي الى زيادة قدرته على منافسة
 الاغنياء . كما ان تخفيض مقدار العملة المتداولة يجعل التوسع مستحيلا . وفي نظام كهذا ، فان
 بلدا يبدأ فقيرا ، ينتهي الى المفقور ايضا .

ان اوجه النقص هذه في النظام الاقتصادى العالمى الحالي ، تمثل عقبة خطيرة في تنميتنا
 وتفرض علينا عدم المساواة ، وتجعلنا نستمر في المعاناة والمفقور . وخلال العقد الاخير ، بدأنا نفهم
 ما يعنيه النظام الاقتصادى الدولي بالنسبة اليينا في افريقيا . ونجد انه من الصعب علينا ان نقبل
 توقع الركود الدائم وزيادة المفقور . وتستمر عملية التفسير حتى بعد الاستقلال . ان تأكيد المسذات

والمضغط الوطني المكثف قد اصبحا واضحين بالفعل في جميع ارجاء افريقيا . ولقد وجدت البلدان المتقدمة ان مصالحها مرتبطة بالابقاء على العلاقات الاقتصادية والسياسية القائمة حاليا ، لأنها تحتاج الى صادراتنا وايدينا المعاملة .

وعلى ذلك فان المشكلة الحقيقية ليست هي تعارض المصالح بين افريقيا وبين البلدان المتقدمة ولأسباب واضحة ، فان البلدان الافريقية تريد بل وتحتاج الى تغييرات اساسية في النمط الحالي للعلاقات مع البلدان المتقدمة . وللأسف فان رد فعل العديد من البلدان المتقدمة لهذه التغييرات المرغوب فيها يتمثل في عدم الثقة والمقاومة المعنيدة . فكل طلب افريقي ، وكل تغيير في حكومة ، وكل صدام انما يفسر على انه نذير سوء بالمنسبة اليهم . ان الاتجاه المتزايد للمتدخل الاجنبي ، امر خطير للغاية ، لأنه يهدد السلم والامن في افريقيا . ان المقرارات والاعلانات الاخيرة لاجتماع المقصة لمنظمة الوحدة الافريقية قد المقت الموضوع على هذا المخطر وأكدت حق كل دولة افريقية في اختيار نظامها السياسي وفي اختيار اصدقائها .

وكما ان افريقيا تعاني من هذا النظام الاقتصادي ، فان شعوب الجنوب الافريقي تعاني ايضا من الفصل العنصري والاستعمار . وقد اعاد اجتماع القمة لمنظمة الوحدة الافريقية تأكيد دعمه للمنضال من اجل التحرير في الجنوب الافريقي ، وقرر زيادة تأييده ومساعدته لمحركات التحرر هناك . وتقدر حكومة بلادي تماما جهود الدول الخمس الاعضاء الدائمين في مجلس الامن ، كما تقدر جهود الامين العام للامم المتحدة فيما يتعلق بناميبيا . ولا نشك في انهم يدورهم يقدرون تعاون وفود البلدان الافريقية ، وكذلك الشأن بالنسبة الى المنظمة المشعبية لجنوب غرب افريقيا (سوابو) . ان الامل في تسوية سلمية في ناميبيا قد اصبح حقيقة الآن ، وذلك رغم المبيانات الرسمية الاخيرة للحكومة جنوب افريقيا . ان جهود الدول الخمس الاعضاء الدائمين في مجلس الامن قد اثمرت ثمارا لم تنضج بعد ، ولكن يمكن بمزيد من الصبر ان تزداد هذه الثمار نضوجا وان يكون المحصول وافرا . وانني على يقين من ان الامين العام ، بحكمته وصبره ، سيصل الى حل ، وذلك بعد ان يتم ترشيح الحكومة الجديدة في جنوب افريقيا .

ان وفد بلادي يؤيد تماما تقرير الامين العام ، والذي جاء متسقا مع التفويض الممنوح له في قرار مجلس الامن ٤٣١ (١٩٧٨) الصادر في تموز/يوليه ١٩٧٨ . ان الايضاحات والتفسيرات قد

المهندى ، تحت رعاية الامم المتحدة ، وذلك بهدف ايجاد الوسائل الخاصة لتحقيق منطقة سلام
في المحيط المهندى . وقد عرضت حكومة بلادى ان تكون موريشيوس مقرا لعقد هذا المؤتمر .
ان مشكلة الحد من الاسلحة في المحيط المهندى تعتبر مشكلة جوهرية بالمنسية الى موريشيوس
ومع ذلك فانها تمثل جانبا واحدا من مشكلة اكبر تعنيننا جميعا .

ان البشرية تواجه تهديدا لم يسبق له مثيل من الابداء الذاتية ، نتيجة لسباق التسلح والتكديس الخطير لأكثر الأسلحة التي أنتجت تدميرا . ان خطر الحرب - بما في ذلك الحرب النووية - يتزايد رغم الجهود التي تبذل لتدعيم السلم والأمن الدوليين . ان نزع السلاح لم يعد خيارا ، بل انه البديل الوحيد للدمار العالمي . وقد كررت مرارا تأكيد الحاجة الملحة لمثل هذا الاجراء . ان الدورة العاشرة الاستثنائية للجمعية العامة ، التي انعقدت في أيار/مايو - حزيران/يونيه من هذا العام ، قد أتاحت فرصة فريدة لتحقيق هذا الهدف . وبالرغم من نجاحها المحدود ، الا أنها قد وضعت الأسس لستراتيجية دولية لنزع السلاح . وهي ترمي الى نزع سلاح عام وكامل تحت رقابة دولية فعالة . وسوف يؤدي ذلك بدوره الى دعم الاجراءات اللازمة للتسوية السلمية للمنازعات .

ان المهمة التي تقع على عاتق المجتمع الدولي هي أن يرتفع الى مستوى مختلف من التفهم لحقوقه وواجباته في العلاقات الدولية وأن يدير سياساته بتأكيد المصالح العالمية للسلم والأمن والتنمية في جميع أنحاء العالم .

وحتى يمكن دعم سيادة القانون والوسائل اللازمة للتسوية السلمية للمنازعات الدولية ، فاني أؤكد من جديد الاقتراح السابق الذي قدمته بلدي بانشاء جهاز بالجمعية العامة من أجل التسوية السلمية للمنازعات طبقا لميثاق الأمم المتحدة .

الرئيس (الكلمة بالأسبانية) : باسم الجمعية العامة ، أود أن أشكر رئيس الوزراء ، ووزير الدفاع والأمن الداخلي ، وزير الاعلام والاذاعة ووزير الطيران المدني في موريشيوس على البيان الهام الذي ألقاه .

اصطحب سعادة الرايت أونرايل سير سيووساغور رامغولام ، رئيس وزراء موريشيوس من المنصة .

خطاب سعادة الرايت أونرايل روبرت د . ميلدون ، رئيس وزراء نيوزيلندا .

الرئيس (الكلمة بالأسبانية) : سوف تستمع الجمعية العامة الآن الى بيان

من رئيس وزراء نيوزيلندا .

اصطحب سعادة الرايت أونرايل روبرت د . ميلدون ، رئيس وزراء نيوزيلندا الى المنصة .

وليس هذا - في رأي نيوزيلندا - هو الطريق لمعالجة القضايا الكبرى المعاصرة . ان ايشار الذات والمصالح الذاتية قد أثبت في الماضي أنه قاتل للحضارات السابقة ، وانا لم يكبح جماحه ، فيمكن أن يكون مميتا لحضارتنا أيضا . ان المجتمع الدولي ، الذي ترمز اليه الأمم المتحدة لا يمكن أن يحيا أو أن يزدهر انا ما تفوقنا نحن أعضاؤه . ان جدول أعمال المشكلات الدولية ، مهما كان مخيفا ، يحتاج الى أن نركز عليها جميعا وأن نعالجها بصراحة واصرار ، واضعين في أذهاننا ، بطبيعة الحال ، مسؤوليتنا تجاه أمن ورخاء شعوبنا ، وواضعين في أذهاننا أيضا احتياجات المجتمع كله . وبايجاز ، فاننا نحتاج الى حواجز أقل بيننا ، وأجهزة أفضل للمشاورات في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ، وفوق كل شيء ، توفر الارادة السياسية لكي ندخل في نوع من التعاون الذي يسمح لنا - على الأقل - بأن نبدأ في تصحيح المظالم الاجتماعية والاقتصادية الكبرى السائدة الآن .

وهذه ليست مجرد قضية اقتصادية . فاذا كان علينا أن نسير في طريق واضح لنعالج الشرور الحالية فان قضايا الأمن الوطني والقانون الدولي والمنظمات الحكومية الدولية ، وجميعها من القضايا السياسية المعاصرة الكبرى تصبح ذات أهمية عظمى . لأن حلول هذه القضايا سوف تؤثر على حرية الدول في أن تستجيب الاستجابة المناسبة في المجال الاقتصادي . كما أنها ليست - كما سبق أن أشرت - موضع اهتمام عدد قليل من الدول ، وانما هي مشكلة ملحة بالنسبة اليها جميعا . ان الدول الكبرى ، مع ذلك ، لها دور أساسي ، وتؤثر مواقفها تجاه بعضها البعض على المناخ الذي نعيش ونعمل فيه جميعا . ان ما تفعله الدول الكبرى ، وما لا تفعله تنسحب آثاره علينا جميعا . ولذلك ، فاننا نرحب بتلك الترتيبات التعاونية التي تتضمن جهدا لاحتواء الأزمات ، وللتعاون في تجنب حرب نووية ، وللوصول الى اتفاق حول تدابير الرقابة على السلاح ، وامتداد العلاقات على نطاق واسع من الجبهات الاجتماعية والثقافية ، والاقبال من الخطابة الملتهبة فيما بينها . ان هذا لا يرجع - بطبيعة الحال - الى الدول الكبرى فحسب ، فالعلاقات الدولية - متشابكة ومعقدة ، وهناك فرص لا مساهمات بناءة من الدول الصغيرة والمتوسطة وكذلك الكبرى .

ان هذه الفرص يمكن ان تزداد الى حد بعيد ، اذا تعلمت الدول الصغرى كيف تعمل معا . اننا في الجزء الذى نعيش فيه ، اى نيوزيلندا ، في جنوب المحيط الهادى* ، نبذل جهودا لكسب نفع ذلك في محاولة بناء نوع من المشاركة في اقليمنا . لقد اتيت الى نيويورك بعد ان حضرت اجتماعا عقده في اوائل هذا الشهر محفل جنوب المحيط الهادى* ، وهو مؤتمر دورى لرؤساء حكومات جميع الدول المستقلة ، والمتمتع بالحكم الذاتى في جنوب المحيط الهادى* . ومن بين الموضوعات الأساسية التي بحثت في هذا المحفل ، اصدار تشريعات تخلق منطقة اقتصادية خالصة لمدى ٢٠٠ ميل لبلدان الاقليم ، وهذه تتيح لكثير من الدول المكونة من جزر صغيرة - للمساعدة الاولى - فرصة استغلال مواردها الوحيدة . ان هذه الدول المكونة من جزر في المحيط الهادى* بالاضافة الى نيوزيلندا و استراليا ، قد قررت ان تتحرك نحو تشكيل محفل لوكالة لمصايد الأسماك تقدم المشورة لحكوماتها ، خاصة وان كثيرا منها فقيرة في مواردها العلمية ، فتقدم اليها المشورة بشأن وقاية واستخدام وادارة الموارد الحية في المناطق الاقتصادية التي تمتد الى ٢٠٠ ميل بحرى بما في ذلك انواع السمك الكثيرة الهجرة . وفي الوقت ذاته ، تواصل الجهود في سبيل استكشاف نوعية الترتيبات الاقليمية طويلة الأجل لمصايد الاسماك التي تناسب منطقة المحيط الهادى* اكثر من غيرها .

وهناك موضوع آخر بحث في هذا المحفل ، وهو التنمية الاقتصادية ، وطرق الاقلال من آثار الشرين التوأم ، وهما الحواجز الجمركية وشروط التبادل التجارى المتدهورة . اننا نعاني من هذين الشرين في نيوزيلندا ، وندرك الصعوبات التي تواجه البلدان النامية وخاصة جيراننا في جنوب المحيط الهادى* ولدى معظمهم مدى اقل من منتجات التصدير وأسواق اقل استقرارا مما لدينا . ولمعالجة هذه المشكلات علينا ان ننشئ معا نظاما للتنمية الصناعية ، وذلك لتوفير الدعم المالي ، وحوافز للشركات التي تطور الصناعات في الجزر . وبالإضافة الى ذلك ، فاننا نستعرض العناصر العديدة التي تؤثر على دخول صادرات هذه الجزر في اسواق نيوزيلندا . ان برنامج المساعدة الثنائى ، هدفه الأول التركيز على جنوب المحيط الهادى* . وفي هذا العام فان ٦٠ في المائة من مساعدة نيوزيلندا الثنائية سوف توجه الى هذه المنطقة . وفي ميداني الشحن البحرى والطيران المدني ، امكن احراز تقدم كبير . وهناك خط ملاحى اقليمي منتظم بدأ العمل في أيار/مايو ، كما ان هناك عددا من خطوط الطيران المدني المباشر بين بلدان المنطقة وهو في ازدياد مطرد .

ان هذه قضايا عملية ، وهي تمثل جهودا كبيرة تبذل للتشجيع على الخروج بأفكار جديدة ، وخلق فرص اكثر لتنمية التبادل التجارى والتقدم الاقتصادى في هذا الجزء من العالم . ان الهدف من هذه القضايا يتجاوز الاعتبارات الاقتصادية . وان حلول هذه المشكلات امر حيوى ، اذا كنا لا نريد ان نعرض للخطر المسار الديمقراطى والاستقرار السياسى .

وفي رأى نيوزيلندا ان نفس النوع من التعاون ولنفس الاسباب ، نحتاج اليه في الحلبسة الدولية . وفيما أرى فان الاقتصاد العالمى اليوم يتميز بخاصتين متعارضتين ، هما الترابط والتنوع . علينا ان نعالج كليهما . فلنأخذ الترابط اولا . اننى لا اشكك في الحجة التي تقول انه على كل بلد ان يعمل منفردا على دعم قدر من الاكتفاء الذاتى في المجال الاقتصادى . وهناك بعض المهارات وبعض الصناعات ، التي يحتاج اليها كل بلد حتى ولو احتاج توفير هذه المهارات لبعض التكلفة . اننى اعتقد ان معظم البلدان ، بما في ذلك بلدى ، يمكن ان تسهم اكثر في المشاركة في الاقتصاد الدولى ، وذلك افضل من ان تقف معزولة عنه . ان القرارات التي اتخذتها الدول التجارية الكبرى لها اثر كبير على الرخاء الاقتصادى ، وعلى انماط التنمية . ولقد اظهرت السنوات الأخيرة ان الدول التجارية الكبرى تعتمد بدرجات متفاوتة على الأحداث الاقتصادية في اقل البلدان قسوة من الناحية الاقتصادية ، كما تعتمد على المواد الخام ، وعلى اهمية البلدان النامية باعتبارها مصدرا للطلب ومجالا لاستثمار المنتجات ورؤوس اموال البلاد الغنية . وهناك دليل يرجع الى مدى بعيد ، على ان للبلاد الاكثر غنى مزايا اقتصادية من جراء زيادة وارداتها من البلدان الصناعية الحديثة ، وخاصة من السلع التي تحتاج الى ايد عاملة مكثفة ، لأنه بالنسبة الى هذه البلدان لا يمكن فصل الاستقرار السياسى عن الاستقرار الاقتصادى .

فاذا وجدت بلدان تريد ان تنتج وان تصدر السلع التي توحى بها مواردها البشرية والمادية وأولوياتها التاريخية والمتصلة بتنميتها ، فان عليها ان تفعل ذلك في بيئة اقتصادية دولية تسمح بالتنوع ، وما يفتح مجالا للتجارة العالمية . ولذا فانه يجب مقاومة الحماية الجمركية وخاصة في مجال تبادل المنتجات الزراعية حيث يوجد اتجاه خطير بين البلدان الغنية المتقدمة لتطبيق نظام القيود الجمركية في هذا المجال اكثر منه في مجال المنتجات الصناعية . اننى اعترف بأن مبدأ نظام مفتوح للتبادل التجارى متعدد الأطراف يثير مشاكل سياسية داخلية صعبة ، ولكن التنمية

الاقتصادية تتضمن التغيير والابتكار ، ومن ثم ، فاننا يجب ان ننظر الى مشكلات اليوم مع تركيز — انظارنا على المدى الطويل . ان هذه المبادئ الأوسع نطاقا ، هي ماثار نقاش في منظمة الغات ، ويقدر ما يحدث الاعتراف بها ويقدر اعمالها ، فاننا نستطيع ان نقدر مدى نجاح دورة طوگيو .

ان المحافظة على نظام تجارى دولي لا يكفي في حد ذاته . ان اقتصادا دوليا ، تسهم فيه جميع البلدان والشعوب بأقصى مدى ممكن ، يحتاج الى ان يأخذ في الاعتبار تنوع الاقتصاد الدولى ، من ناحية اخرى ايضا . اننا في حاجة الى ان ندرك ان هناك انواعا من الاقتصاد مختلفة تماما . انني لا أعني بهذا انه ينبغي علينا ان نحاول الخروج بتصنيف جديد ومعقد ، ولكن يجب ان ندرك ، لصالح الاقتصاد الدولى وايضا لصالح السلام والعدل ، ان بعض البلدان ستحتاج الى مساعدة خاصة على مدى طويل . ان افقر امم العالم ستحتاج الى مساعدة واجراءات تجارية ، وكذلك البلدان غير الساحلية ، والبلدان الجزرية النامية . ان سياسات المساعدة والتبادل التجارى التي تتبعها بعض البلدان ، بما في ذلك بلدى ، تأخذ في الاعتبار هذه الاحتياجات الخاصة ، وان البلدان النامية الأكثر تقدما تحذو وخذونا . وبالنسبة الى التعاون التقني فيما بين البلدان النامية — وهو مفهوم بذلت الأمم المتحدة مجهودا كبيرا لتطويره — فقد كان موضع مؤتمر عالمي في الشهر الماضي عقد في بيونس ايرس . انه تطور نرحب به ويمثل نوع التعاون العملي الذي ندعو اليه .

ان هذا الشعور بالمشاركة للعمل معا لبحث وحل المشكلات ، يجب ان يكون ، ليس فقط اساس مساعدتنا والمبادرات التجارية ، وانما يجب ان يظهر — ايضا — في معالجتنا لهذه المشكلات السياسية ، اذا كنا نريد الا تصبح نظمنا ومؤسساتنا لا اثر لها . هناك شعوب قليلة في العالم لا ترغب في السلام . وشعوب اقل تعتقد ان السلام يمكن ان يتحقق عن غير طريق التعاون والمشاركة بين الشعوب المعنية . ومن ناحية اخرى فان الحلول التي تفرض فرضا قليلا ما تدوم . ان الاساس الاكيد والوحيد لايجاد تسوية سلمية للخلافات هو ارادة الأطراف المعنية للعمل من اجل المصالحة والتعاون السلمي .

وهذا هو بكل تأكيد الدرس الذي يستخلص مما يحدث الآن في الشرق الأوسط . ان نيوزيلندا ليست لديها معرفة خاصة بقضية الشرق الأوسط ، ولا تزعم ان بإمكانها ان تقدم الرد على النسيج المعقد للقضايا هناك . ولكن بيد ولنا ان بعض المبادئ الأساسية لا بد من قبولها ، اذا اريد

ان تتحول الارادة في التوفيق والتعاون ، التي ظهرت بطريقة جلية من قادة مصر واسرائيل خلال العام الماضي ، الى سلام دائم وعادل . وفوق كل شيء فاننا نعتقد ان قرار مجلس الامم - - - - - من ٢٤٢ (١٩٦٧) يتضمن العناصر الأساسية التي يجب ان تشكل اساس تسوية عن طريق المفاوضات . ولكن كما اننا نؤيد حق اسرائيل في ان تحيا كدولة ذات سيادة في حدود آمنة ومعترف بها ، فاننا معترفون ايضا بأنه يجب التسليم بحقوق الفلسطينيين ، بما في ذلك حقهم في تقرير المصير ، وحقهم في انشاء دولة فلسطينية مستقلة اذا رغبوا في ذلك . ومن الواضح ان تسوية تفي بهذين المعيارين ، انما تتطلب انسحاب اسرائيل من الاراضي التي احتلتها في ١٩٦٧ ، حتى تسمح للفلسطينيين بحرية كاملة لممارسة حقهم في تقرير المصير . ان تسوية الشرق الأوسط لن تعود بفضل كبير على اسرائيل وجيرانها العرب فحسب ولكنها ستزيل خطرا كامنا وحقيقيا على السلام العالمي . ولذلك فقد شعرنا بتشجيع كبير لتوفر الارادة والتصالح في اجتماع القمة الأخير في كامب ديفيد . ان التقدم المبكر في تنفيذ الاتفاقات التي تم التوصل اليها في كامب ديفيد بواسطة قادة مصر واسرائيل ، مسع مشاركة نشيطة من الولايات المتحدة ، يجب ان يكون املنا المشترك في هذه الجمعية .

صحيح ايضا ان دروس التعاون هذه لا تزال افريقيا الجنوبية في حاجة الى أن تعيهم — فتاريخ العلاقة بين السود والبيض في هذه المقارة — بين اولئك الذين يمارسون السلطة والمقو واولئك الذين لم يكن لهم قول في تقرير مصيرهم بالرغم من انهم يشكلون الأغلبية الساحقة — اميشكل واحدة من المفروض المعديدة التي ضاعت للمعمل معا في اتساق وتعاون . وفي ناميبيا مؤخرا ، حقيقة ، تحقق تقدم يبعث على التشجيع نحو الاستقلال كنتيجة للمجهود المتأبيرة للمدول المغربية الخمس الأعضاء في مجلس الامن ، ودول خط المواجهة الافريقية . انه لمأساة حقا اذا توقفت التقدم الآن نتيجة لمفطرة احد من الاطراف المعنية . وان نيوزيلندا يحدوها وطيد الامل في ان تجرى انتخابات حرة في اقرب وقت ممكن وفي ان تتمكن ناميبيا قريبا من ان تأخذ مكانها صاحبة الحق فيه كعضو في هذه المنظمة . ان نيوزيلندا لحريرة على تأييد هذه العملية بطرق عملية ولقد اسهمت حكومة بلادي مؤخرا الى حد كبير في انشاء صندوق الكومنولث لتعليم وتدريب مواطني ناميبيا الذين سيتحملون مسؤولياتهم قريبا في بلادهم .

وواضح من تزايد رقعة الصراع المسلح في روديسيا ان " التسوية الداخلية " التي قدمت في اذار/ مارس من هذا العام قد فشلت في الوصول الى ايقاف اطلاق النار الذي تنبأ به نظام حكم سالزبورى بل على المعكس ، كان هناك تصاعد في أعمال العنف ضد السكان الامنين الذين ذهبوا كضحايا ابرياء ان اعمال القتل المجنونة المأساوية هذه يجب ان تتوقف فورا . والمطريقة الموحيدة لذلك هي من خلال عقد تسوية عن طريق المفاوضات السريعة . ان افضل امل لكل هذه العناصر في روديسيا والجبهة الوطنية هي ان يجتمعوا سويا في مؤتمر يضم جميع الاطراف على اساس المقترحات الانجلوامريكية . وهذا هو المطريق الذي نحث عليه كخطوة اولى نحو وقف اطلاق النار ، واجراء انتخابات حرة وعادلة ، وتحقيق الاستقلال النهائي لزمبابوى ولشعبها .

ان دول اخرى ، وخاصة الدول الافريقية المجاورة ، يمكنها ان تلعب دورا بناء في خلق المناخ الملائم لايجاد تسوية على طريق الوساطة والدعم الدبلوماسي . او يمكنها ان تتدخل ، كما اختارت بعض الدول المبعيدة عن افريقيا ، وفي أجزاء مختلفة من المقارة ان تفعل ، بتشجيع الانقسامات واحيانا بالتدخل المباشر ، وهذه وسيلة للنزاع وليست للتسوية . واننا نشق بأن النمط الذي رأيناه فصلا في بعض البلدان الافريقية لن يتكرر في اماكن اخرى .

حتى بعد اقرار السلام في اجزاء اخرى من الجنوب الافريقي ، فان اكثر هذه المشاكل صعوبة ستظل في جنوب افريقيا نفسها حيث الحاجة ملحة الى جهود مشتركة ، ولو كانت مجرد حوار. ان العنصرية المترسخة التي تسمى بالمفصل العنصرى لا تبشر بأى أمل في مستقبل سلمي لجنوب افريقيا . لذا يجب التخلي عنها ، كما يجب احداث تغيير حيث لا يوجد أى طريق آخر خلاف ذلك . ان سياسة المفصل العنصرى لميست فقط سياسة خاطئة ، ولكنها تعتبر ايضا سياسة انتحارية فهى تسمى الى فرض ما لا يمكن فرضه ، لحرمان الشعوب من حقوقها ومن حرياتهما التي لا يمكن انكارها . ان انخداع اولئك الذين بأيديهم السلطة في جنوب افريقيا بانهم يستطيعون النجاح في تحقيق اغراضهم اذا ما تعلموا بالمقدر الكافي ، وصمموا التصميم اللازم ، لهو وهم تشتت في الحكومات التي ترفض الاستماع الى صوت اولئك الذين يخضعونهم ، فان آجلا أو عاجلا ، ان هذه الاصوات سوف تسمع للمجتمعات والنتيجة متوقعة ومدمرة . ولا يزال هنالك وقت كاف لتجنب هذه النتيجة في جنوب افريقيا ، ولكنه ليس بالموت المطويل . ان نيوزيلندا تعارض وستظل دائما معارضة تماما لسياسة المفصل العنصرى . فنحن نريد ان نرى العدالة والمتعقل سائدين . وهذا هو الطريق الوحيد لمنع النزاع .

ان اهتمامنا بحقوق الانسان في افريقيا الجنوبية لا يجب ان يعمينا عن الانتهاكات التي تقع في اماكن اخرى . ان نيوزيلندا تدافع عن المبادئ الواردة في الاعلان العالمي لحقوق الانسان الذي اعلنت عنه هذه الجمعية العامة قبل ٣٠ عاما . ومن بين هذه المبادئ حرية الحركة ، حق الانسان في ترك بلده والعودة اليها ، الحق في القومية ، والحق في حرية الرأى والتعبير . ونحن نشعر بالقلق حينما تنكر هذه الحقوق ، وايضا يقع هذا الانكار ؛ ومما يبعث على الخجل ، انه بعد ٣٠ سنة ، توجد بلدان - بما فيها بعض البلدان المؤسسة لهذه المنظمة - لاتزال تنكر على الملايين

من مواطنيها هذه الحقوق الأساسية للانسان . فكيف يستطيع المجتمع الدولي ان يتجاهل هذا ؟ وفي نيوزيلندا بدى هذا المعام في تطبيق قانون لجنة حقوق الانسان ونتج عن ذلك القانون انشاء لجنة قومية خاصة بحقوق الانسان لمعالجة المشكاوى الخاصة بالتمييز على اساس الدين ، أو الجنس وذلك بالاقتران مع قانون العلاقات العنصرية لسنة ١٩٧١ . وهذا التشريع الجديد يقضى بأن احترام حقوق الانسان له مكانه الرئيسي في تقاليدنا . ولقد اعتبرنا الاتفاقيتين الدوليتين كوثيقتين قانونيتين لهما قيمة ، وأهمية جوهرية ، ولم نرغب في التصديق عليهما على اساس تمسكنا

العام بالمبادئ التي تضمنها . ولقد استكملنا الآن استعراضا شاملا لتشريعاتنا ونحن مقتنعون بأن قوانيننا تتماشى تماما مع متطلبات الاتفاقيتين المدوليتين . اذلك يسعدني ان اعلن ان نيوزيلندا ستصادق على الاتفاقية الدولية الخاصة بالحقوق السياسية والمدنية ، والاتفاقية الدولية الخاصة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، ومؤتمر الابداء الجماعية خلال هذه الدورة للمجمعية العامة . وقبل ان اختتم كلمتي اود ان اتحدث بايجاز شديد عن قضيتين أساسيتين قد شغلا بال المجتمع الدولي بصفة عامة ، وعلى وجه الخصوص ، هذه الجمعية العامة خلال السنوات الماضية ، ألا وهما قانون البحار ، ونزع السلاح .

في اول نيسان /ابريل من هذا العام نفذت نيوزيلندا منطقة اقتصادية خالصة على بعد ٢٠٠ ميل ، والآن هناك حوالي ٣٣٠ سفينة صيد اجنبية من ثلاثة بلدان مرخصة وفقا للاتفاقات مع نيوزيلندا لمصيد الاسماك الفائضة على قدرة الصناعة السمكية لنيوزيلندا . ان توسع صناعة نيوزيلندا بمبادرتها الخاصة ومن خلال المشاريع المشتركة يمثل فرصة اقتصادية مهمة لنا جميعا .

لذلك فاني اريد ان اركز على الاهمية بالنسبة الى نيوزيلندا وبالمناسبة الى الكثير من البلدان الصغيرة والمتوسطة الحجم في المحيط الهادى وفي اماكن اخرى في ضرورة اقرار اتفاقية سريعة وناجحة لمؤتمر قانون البحار . ان اقرار اتفاقية دولية مقبولة على اوسع نطاق سيتيح لنا ولبلدان عديدة اخرى اساسا آمنا ومستقرا نستطيع ان نخطط ونطور على اساسه الانتفاع بمواردنا في مدى منطقة ٢٠٠ ميل بحرى . وليس لمصلحة اى احد ان تكون المحيطات ارض معارك لاشغال النزاعات على استكشاف الموارد واستغلالها فمصلحتنا القومية والمصلحة الاوسع لسيادة القانون ونظام مستقر للمحيطات تؤدى بحكومة بلادى الى ان تعلق اهمية كبيرة على تحقيق معاهدة واسعة المدى في اطار المخطوط التي يعمل مؤتمر قانون البحار الآن من اجل التوصل اليها .

لقد اجتمعت هذه الجمعية في ايار/مايو ، وحزيران/يونيه الماضيين في دورة خاصة فسي محاولة للمحد من سياق التسليح ، ولنبدأ ، باحساس حقيقي ، بعملية نزع السلاح . وهناك آراء مختلفة حول نجاح هذه الدورة ، ورأى نيوزيلندا في هذا الصدد هو اننا بدأنا بداية متواضعة ، لأن هذه الدورة الخاصة قد اعطت دفعة متواضعة للقضية نزع السلاح وان الجهاز الذى انشئ للمناقشات والمفاوضات يمثل خطوة الى الامام ، ونأمل في ان تتبع ذلك خطوات اخرى ، من بينها عقد معاهدة

ميكرا لموضع نهاية للمتجارب النووية في كل البيئات . ان الوقت قصير فعلا ، لكن لا يزال ذلك ممكنا ؛ وفي رأى نيوزيلندا - انه يمكن ان تقدم هذه الاتفاقية للمدورة العادية الثالثة والثلاثين للمجموعة العامة .

ان حكومة بلادي ترى ان نزع السلاح من بين المتطلبات الاكثر المحاحا في عهدنا هذا ، وان المتقدم بشأنها كان بطيئا . لذا لا بد من ان نبذل جهودا افضل ، ليس بالمدعوة الى اتخاذا اجراءات بعيدة المدى لا يمكن قبولها ، لكن بالعمل معا والمشاركة في وضع برنامج عمل واقعي قصير الاجل يؤدي الى اتفاقات متوازنة وعملية يمكن تطبيقها . ومن الآن وحتى المدورة الخاصة القادمة ، ستؤيد نيوزيلندا كل وأى اجراء لنزع السلاح يفي بهذه المعايير .

ان العالم مكان متزايد التعقيد ، وفي مجتمعاتنا وفي حياتنا الدولية ، هناك قوى تعمل لتغيير افكارنا وقيمنا ولهدم تقاليدنا بسرعة مذهلة . وهناك العديد من المصالح المتضاربة . وهناك فلسفات متصارعة يوجب التوفيق بينها جميعا . ولا نستطيع ان نفعل ذلك بأن نكون مخلصين فقط ، ومتفهمين وواضحين ازاء بعضنا البعض ، أو فقط مع اصدقائنا لأن ذلك سهل الوصول اليه ، لكن الالهم من هذا هو ان يتم ذلك مع اولئك الذين قد نختلف معهم . فانا استطعنا ان نعمل معا بهدف الوصول الى التعاون والمشاركة كمجتمع دولي فاني اعتقد اننا اذا لم نستطع حل كل مشكلاتنا ، فاننا على الاقل نستطيع ان نقللها الى حد كبير . وحكومة بلادي من ناهيتها تتعهد بأن تعمل مع الآخرين بهذه الروح ولتحقيق هذه الغاية .

الرئيس (الكلمة بالاسبانية) : نيابة عن الجمعية العامة ، أود ان اشكر سعادة

رئيس وزراء نيوزيلندا الرايت اونرايل روبرت د . ميلدون على بيانه القيم .

اصطحب سعادة الرايت اونرايل روبرت د . ميلدون رئيس وزراء نيوزيلندا من المنصة .

البند ٩ من جدول الأعمال

مواصلة المناقشة العامة

السيد جيمينييز (الجمهورية الدومينيكية) (الكلمة بالاسبانية) : السيد الرئيس ،

اسمحوا لي اولا ان اعرب لكم بالنيابة عن وفد بلادى عن الأمانى الطيبة لان الجمعية العامة بحكمتها قد اختارتكم لرئاسة هذه الدورة التي يتضمن جدول اعمالها موضوعات وقرارات ذات اهمية قصوى سوف يكون لها اثر كبير على الدول الاعضاء في الأمم المتحدة . واني على ثقة من ان رجاحة عقلكم وخبرتكم انما تعني ان الجهد المشترك سيسود سعيا وراء الحلول العادلة والنتائج التي يمكن ان تؤدى اليها المداولات ، واننا نأمل - مستلهمين القيم التي تمثلونها - ان نقول عند انتهاء اعمالنا ان الدورة الثالثة والثلاثين للجمعية العامة قد احرزت تقدما ملموسا ، واننا تمكنا من ان نبيد العوامل المجهولة التي عرقلت التقدم نحو سياسة جديدة للتفاهم واتخاذ قرارات فعالة فيما يتعلق بالمهمة الشاقة التي فرضتها علينا تطلعات عصرنا وميثاق الأمم المتحدة .

ونود ان ننتهز هذه الفرصة للاعراب عن تهانينا القلبية لجزر سليمان التي اصبحت عضوا في هذه المنظمة ، ونحن على ثقة من انها سوف تسهم اسهاما ايجابيا من اجل بناء عالم افضل ، وهي المهمة التي تقع على عاتقنا جميعا .

ان تاريخ جمهورية الدومينيكان يتميز بأعمال باسلة دافعا عن الحرية ، ولقد كانت هذه المهمة العسيرة الصعبة تمثل جزءا من مساهمتنا في ارساء مبادئ الديمقراطية واستقلال امريكا اللاتينية ، وحتى اليوم فاننا نسترشد بتلك المبادئ وتبعتها .

ولا يمكن ان نقول انه بعد سنة ١٩٤٤ عندما ظهرت جمهورية الدومينيكان الى الوجود - بفضل الأعمال البطولية التي قامت بها مجموعة قليلة - كدولة حرة مستقلة ، لم نستطع العودة للظهور بسبب التدخل الذي تعرضت له سيادتنا الوطنية ، وبمضاف الى ذلك حدوث قلاقل سياسية تولدت

عنها ثورات داخلية . ومع ذلك فان المثل العليا التي اقامتها التضحيات وانكار الذات من قبل مؤسسي الجمهورية ، ظلت ثابتة لا تتزعزع كأساس لتفكيرنا السياسي .

وهناك حقيقة تاريخية اخرى ، وهي انه قد قامت حكومة جديدة في جمهورية الدومينيكان جاءت نتيجة انتخاب عام ، وهي ممثلة في الدورة الثالثة والثلاثين للجمعية العامة . ان جميع من ولدوا في بلادنا يشعرون بالسعادة لانه بعد نضال مائة عام ، والتزاما بالدستورية التي تبرر قيام الجمهورية ، فان رئيسا منتخبا يقوم بحكم السيادة الشرعية بنقل السلطات العامة الى خلفه الشرعي . اننا نقدم هذا كمثل للالتزام بقواعد القانون وتطلعات شعبنا الدائمة لممارسة استقلاله .

وفي ١٦ آب/اغسطس من هذا العام تمشيا مع الارادة الشعبية والقواعد الدستورية المعمول فقد تولى فخامة دون انتونيو غوسمان مسؤولياته كرئيس لجمهورية الدومينيكان . وفي هذه المناسبة التاريخية قام من يشغل ارفع منصب في الدولة بوضع الخطوط الرئيسية لحكومته بوضوح ودقة . ولا يفوتني ان اذكر هنا ما يتماشى منها مع المبادئ العامة للقانون الدولي العام مثل : احترام قدسية الاتفاقيات والمعاهدات الدولية ، واحترام مبادئ الأمم المتحدة والمنظمات التابعة لها ، وكذلك احترام منظمة الدول الأمريكية التي يستمد منها النظام القانوني لمنطقتنا ومؤسساتها الرئيسية ، وبصفة عامة الترابط بين الدول والتضامن على الصعيدين الاقليمي والعالمي والتعاون والتعايش السلمي ، وهي من افضل الوسائل للحفاظ على السلم والقضاء على اسباب الحرب .

وبالاضافة الى ذلك ، فان رئيس جمهوريتنا على ثقة من ان العلاقات الدولية يجب ان تتم في اطار من الاحترام المتبادل والمساواة ، مع اتباع السبل السلمية في فض المنازعات الدولية وعدم الفصل بين التقدم الاجتماعي والتنمية الاقتصادية للشعوب ، وينبثق عن ذلك الالتزام الطبيعي من جانب الدول المتقدمة ، وخاصة الدول الصناعية ، بتقديم المعونة المالية والتكنولوجية للدول النامية ، من اجل القضاء على عدم المساواة في المجال الاقتصادي ، لانه احد اسباب التوترات والنزاعات الدولية .

وان حكومة جمهورية الدومينيكان ، فضلا عن ذلك ، توجه اهتمامها الى العالم الثالث وبلدان عدم الانحياز كما توجه عنايتها الى الدول التي لم تتمكن بعد من اقامة علاقات طبيعية معها ، كما توجه الحكومة اهتماما خاصا الى الحلول التي تزيد التقارب بينها وبين مختلف الدول ، عملا بمبدأ الترابط بين الدول .

اننا نؤكد مرة أخرى على النظام الديمقراطي الذي يتسم بسيادة الشعب وما ينجم عن ذلك من ان الجبهات السياسية المتعددة يجب ان تمنح حق التصويت والاقتراع .
 انني اود ان انقل باسم وفد بلادي الى جميع الشعوب الممثلة هنا رسالة وفد الجمهورية الدومينيكية التي تدخل الان مرحلة جديدة من التطور والتقدم الذي لم يحدث من قبل بتأييد من المؤسسات المشروعة ، والتي تسعى برغبة لا حد لها الى الحفاظ على الصالح العام وتطلعات الشعب كله .

ان جميع دول العالم يجب ان تشارك الامم المتحدة في الاحتفال بالذكرى الثلاثين للاعلان العالمي لحقوق الانسان .

ان احدى الطرق الجادة والفعالة للاحتفال بهذه المناسبة هي ان يتضمن هذا الاحتفال برامج تعليمية تتضمن آراء وافكارا تقدمية في الموضوعات التي يجب ان تتصل بالعلوم الانسانية .
 وانا كان هذا سيقودنا الى برامج تخصصية ونشر للمعلومات فان الوقت قد حان للوصول الى العالم الفاضل حيث الانسان هو موضوع الحقوق العالمية . وحيث تتبدل الاحلام الى حقائق واقعة .
 اننا على ثقة ان حقوق الانسان تمثل اهتماما مشتركا من جانب العالم اجمع لأن حقوق حقوق الانسان في دولة ما له آثار على كل دول العالم .

ولما كنا على وشك الاحتفال بالاعلان العالمي لحقوق الانسان فيجب علي أن اذكر ان هدف رئيس الجمهورية الدومينيكية هو ان تمارس المبادئ والمفاهيم المنصوص عليها في هذا الاعلان في الجمهورية الدومينيكية ، وهذا هو احد التزامات الدولة .

ومن اجل تحقيق الاحترام التام لهذه الحقوق فاننا سنتقدم بمشروع قانون الى المؤتمر الوطني يهدف الى اقامة محكمة للضمانات الدستورية .

ويجب ان اشير الان بصفة خاصة الى حقيقة وهي انه في اطار سياسة الدفاع عن حقوق الانسان ان المؤتمر الوطني لبلادي قد وافق على القانون الخاص بالعفو عن جميع المسجونين لاسباب سياسية تتصل بأمن البلاد أو لادافع سياسية ، وأولئك المشتبه في صفتهم القانونية .

اننا نقبل الفكرة في أن من الضروري دراسة العلاقة التي قد توجد بين الحقوق السياسية

والحقوق المدنية ، وكذلك بين الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وانه يجب ان تناصر مختلف الحكومات الدراسات الهامة حتى يمكننا تبديد أى مظهر من مظاهر القلق التي تسود مناطق النزاع . ولهذه الاسباب نفسها فاننا نقبل بالنظر القائلة بأنه يجب علينا وضع نصوص محددة للافعال التي تعتبر خرقا لحقوق الانسان .

لذلك نعتقد ان نظام السجون للجرائم السياسية وانتهاكات الامن في جوانبها المميّزة الثلاثة يجب ان يكون اكثر انسانية كما ان العقوبات التي يمكن تطبيقها يجب ان تأخذ في الاعتبار توصيات علم الاجرام الحديث .

اننا مقتنعون بان حقوق الانسان عميقة الجذور في الحريات الاربع التي اعلن عنها الرئيس روزفلت في ١٩٤١ أمام الكونغرس الامريكي عندما كان العالم ما يزال يشعر بلمهيب الحرب وآثارها . ان هذه الادوات تؤكد حرية الكلام والتعبير وحرية كل فرد في عبادة الله وفي التحرر من الجوع ، وحرية العيش متحررا من الفقر . وان يحصل على المعونة الاقتصادية التي تسمح له بالعيش . وهذا يعني تحرير العالم من السلاح ، بحيث لا تستطيع اى دولة ان تجمع السلاح وتهدد السلام . ان الوعي العالمي من اجل تحقيق حقوق الانسان شعرنا به بطريقة حاسمة ، وقد يكون ذلك منبعا للوعي عندما نحدد مثل هذه الحريات .

ان وفد الجمهورية الدومينيكية للمؤتمر السابع لمنظمة الدول الامريكية الذي عقد في غرينادا قد اتخذ موقفا يتماشى مع موقف حكومة الولايات المتحدة بالنسبة لهذا الموضوع ويمكن ان نلاحظ ذلك في الاجهزة الامريكية ، كما انه يعتبر جزءا من هذه المنظمة الدولية .

ان السلام ، ذلك التطلع النبيل للنفس البشرية ، الذي لم يتحقق بالكامل حتى الان ، يجب ان يكون هدف جميع حكومات العالم ، خاصة في وقتنا هذا عندما تبين الاحصاءات الخاصة بالوكالات الدولية المتخصصة ان سكان هذا الكوكب سيصلون في نهاية هذا القرن الى اكثر من ستة بلايين . ومن المنطقي ان نفكر أنه ما لم تتغير الطرق التقليدية ، تلك الطرق التي اثبتت عدم جدواها في تحقيق العيش ، والثقافة للجنس البشري اليوم - فانه سيكون من الصعب ان نواجه المشاكل الصعبة للمستقبل في عالم يضيق بمساحته وبموارده .

ان على الدول كافة ، وخاصة تلك المسؤولة عن توازن القوى ، ان تتغلب على النزاعات الخاصة بالحدود والايديولوجيات والحريات وبذلك ستجد حلا جذرية للنقص في التعليم وفسى الغذاء والسكن ، تلك المشاكل التي تثقل كاهل الانسان .

ولتحقيق هذا الهدف فانه من الضروري ان نعزز السلام العالمي ، تلك الهدية السماوية التي حرم الانسان نفسه منها والتي تجاهد هذه المنظمة منذ ظهرت الى الوجود في ١٩٤٥ للوصول اليها . تلك المنظمة التي تمثل اسمى مبادئ الانسان .

ان رئيس الجمهورية الدومينيكية يهتم بصفة خاصة بـ " جعل الاقتصاد اكثر ديناميكية من اجل زيادة رفاهية السكان عامة " ومن اجل تحقيق هذه الاهداف فانه ينوي " توسيع نطاق السوق المحلية وزيادة الصادرات الوطنية وخلق الحاجة اليها " . ان كل هذه الجهود التي تسعى الى تحقيق اقتصاد سليم ، وتنمية المصادر الوطنية وتوفير رأس المال للمشروعات الحكومية ولقطاع الزراعة ، وتحسين الخدمات العامة المطلوبة ، تتطلب ظروف دولية يجب الا يكون لها اثر سلبي على الجهود التي تنتوى الدولة بذلها خلال السنوات الاربع القادمة .

وعلى ضوء هذا التفكير يجب أن نعترف بضرورة الاعتماد على أسعار مستقرة للسكر على مستوى العالم . ان تذبذب أسعار هذا المنتج في السوق الحرة أدى الى خسائر باهظة بالنسبة لبعض الدول التي لديها فائض من هذا المنتج . فمن الضروري بالنسبة لجميع الدول التي لم توقع على اتفاقية السكر التي تمت الموافقة عليها في تشرين الأول / اكتوبر ١٩٧٧ بعد أن تقوم بالتوقيع على هذه الاتفاقية حتى يمكن تحقيق نظام مستقر في هذا السوق .

وفي نطاق توسيع التعاون الدولي بين الدول الكبرى وبين الدول الأقل نمواً فإن ما نطلبه وما ننشده هو التوصل الى اتفاقات ووضعها موضع التنفيذ في أقرب وقت ممكن وذلك في المسائل المالية والاقتصادية عبر القومية ؛ وهذا الأمر لا يمكن تأخيره . ولا يمكننا الابقاء على علاقات دولية على أساس من التعاون الا على أسس أوسع تضم جميع أعضاء الأمم المتحدة ؛ ولا يمكننا تحقيق ذلك ان لم تكن هناك سلطة خاصة بالغذاء تتناول هذا الموضوع مع المشكلة الأساسية ألا وهي مشكلة تغذية العالم . ففي أمريكا اللاتينية هناك أكثر من ١١٠ مليون فرد يعيشون في فقر مدقع ، ولا يمكننا أن نتجاهل ضرورة خلق منظمة تعطي الخطوط العريضة والتوجيهات التكنولوجية لكل الدول خاصة للدول الأقل نمواً في هذا المجال .

ان انشاء صندوق من أجل تحقيق الاستقرار لأسعار المواد الخام من الأمور التي ناقشناها في اجتماعات عديدة سابقة للاونكتاد ، الا أن انشاء هذا الصندوق لم يتحقق بعد ، ولا يمكننا أن ننظر حتى يتم تمويل هذا الصندوق ، وقد يعود هذا بالنفع على الدول الغنية والدول الفقيرة على حد سواء . ويتوقف هذا على الاعتماد المتبادل بين الدول . يجب أن نتخذ قرارات من أجل تحقيق الاستقرار في العلاقات التجارية بين الدول ومن أجل حسن استغلال الموارد ومن أجل إعادة توزيع العبء المالي بطريقة أكثر عدلاً ، وانتهاج سياسات وطنية من أجل استقرار العملات والقضاء على الآثار الضارة الناجمة عن العجز في ميزان المدفوعات ، وذلك من أجل تحقيق عالم أفضل يسود فيه السلام .

ان الجمهورية الدومينيكية تندد بأعمال العنف في أي مكان من العالم ، حيث أن هذه الأعمال تشكل احدى العقبات نحو تحقيق السلام ؛ وهو الهدى الأسمى للأمم المتحدة . ولكل هذه الأسباب فاننا نؤيد الدراسات التي تقوم بها المنظمات الدولية التي تسعى الى تحقيق السلام .

وفي إطار الامكانيات الانسانية ، لقد أدى هذا ببلدى الى الترحيب بالجهود التي تمت من خلال مؤتمر القمة الاقتصادية الذي عقد في بون ، والذي ينص على وضع قواعد من أجل اتخاذ بعض التدابير ضد الدول التي ترفض تسليم من يقومون بالاستيلاء على الطائرات لأنه يتعين علينا أن نندد بأخذ الرهائن الذي يصيب بعض الأفراد الذين ليست لهم أية علاقة بالموضوع ؛ ولقد كان ذلك واضحا في الأعوام الماضية .

اننا نؤيد أيضا المساعي المبذولة من أجل وضع حد للتوترات الدولية ومن أجل ايجاد حل للمشاكل التي تسود مناطق النزاع كالشرق الأوسط والتي يبدو أنها قد وجدت لها خطوط عريضة، ويجب أن نبذل الثقة ، وأن نجد الثقة فيما بيننا .

ان الحقبة التي نعيش فيها الآن تؤدي بنا الى التفكير في الموقف الذي كانت فيه جمهورية فرنسا عندما دعيت للمفاوضات وترددت بعض الوقت ثم استجاب تاليراند للكلمات الكورسيكي العظيم " تفاوض لأن ذلك من الممكن الآن " .

باختصار هذه هي الخطوط العريضة لسياسة دولتي التي تحترم مبادئ الميثاق . وعلى ضوء الصراعات السائدة في عالمنا هذا فان التفكير الذي ينادى به رئيس جمهوريتنا فخامة السيد انطونيو غثمان هو تفكيره ويمكننا أن نتحدث بثقة الآن بدافع من ايماننا بما هو حق وصحيح . فبعد انتخاب فخامة السيد انطونيو غثمان لرئاسة الجمهورية والانتقال السلمي للسلطة الى سيادته ، فقد حان الوقت بالنسبة لمصلحتنا جميعا أن نعتبر الجمهورية الدومينيكية دولة من الدول التي تقوم على أساس التمثيل الديمقراطي .

السيد فروفيتش (يوغوسلافيا) (الكلمة بالانكليزية) : السيد الرئيس ، هل لي بادئ ذي بدء أن أهنئكم على انتخابكم رئيسا للدورة الثالثة والثلاثين للجمعية العامة . ان وفد يوغوسلافيا وانا شخصا سعداء لأن نوجه هذه التهاني اليكم ، ياسيد الرئيس ، كرجل دولة عظيم وممثل لكولومبيا الصديقة التي لها علاقات ودية مع يوغوسلافيا .

انني سعيد بأن أرحب بيننا هنا بممثلي الدولة العضو الجديدة وهي جزر سليمان التي جعلت منظمتنا عن طريق قبولها تخطو خطوة الى الامام في مبدأ عالمية التمثيل الوارد في

ميثاق الأمم المتحدة . واننا سعداء باشادتكم بممثل يوغوسلافيا خلال رئاسته للدورة العادية والدورات الخاصة التي كرست لمسائل هامة للغاية في الحياة الدولية . ان جدول أعمال الدورة الحالية للجمعية العامة يتضمن مشكلات هامة تؤثر على السلام والأمن الدوليين وكذلك تتضمن مسائل طويلة الأجل تتعلق بتنمية العالم الذي نعيش فيه اليوم . ان الدورات العادية تقدم لنا فرصة لاعطاء حافز اضافي لجهودنا المشتركة نحو حل المشكلات التي تواجهها .

وهذه كلها تتسم بأهمية متزايدة ، حيث ان دورتنا تنعقد في وقت يزداد فيه تدهور الازمة العامة للنظام الحالي للعلاقات السياسية والاقتصادية العالمية ، وفي فترة ركود في عملية تخفيف التوتر ، وفي فترة لسباق التسلح الذي لا يكبح جماحه ، وتفاقم المشكلات القائمة ، وزيادة المحاولات لفرض اشكال جديدة للسيطرة والتدخل في الشؤون الداخلية للدول المستقلة .

ان املنا واعتقادنا الراسخ بأن صعوبات عصرنا يمكن التغلب عليها بنجاح انما يقومان على التصميم المتزايد لشعوب العالم وبلدانه على الكفاح من أجل استقلالها والتنمية الحرة ، والمساهمة في وضع نظام جديد للعلاقات الدولية يقوم على الحرية والمساواة والتكافل والعدل .

والتزاما من البلدان غير المنحازة بهذه التطلعات النبيلة ، اجتمعت هذه البلدان التي تمثل الجزء الأكبر من أعضاء منظمنا خلال هذا الصيف في المؤتمر الوزاري في بلغراد ، عاصمة بلادي ، حتى تؤكد صوتها وتزيد من تأثير عملها لتحقيق هذه الاهداف .

لقد أثار مؤتمر بلغراد اهتمام الرأي العام الدولي ، لأنه يؤيد ويؤكد جميع المبادئ الأساسية ودور وتوجيه سياسة عدم الانحياز كعامل دولي مستقل لا يمثل كتلة ، ويسهم بفعالية في الكفاح من اجل علاقات دولية جديدة .

وان أخذ ذلك في الاعتبار ، فان المؤتمر قد اتخذ مواقف حول جميع الموضوعات الهامة المعاصرة في العلاقات الدولية . وقد أكد على أهمية عمل دول عدم الانحياز في اطار الامم المتحدة واستعدادها للتعاون ، ولا سيما مع الدول النامية الاخرى ، ومع جميع أولئك الذين يؤيدون التطبيق التام لمبادئ التعايش السلمي النشط .

لقد رفض المؤتمر كذلك جميع المحاولات الرامية الى تقسيم دول عدم الانحياز على أساس سياسية وايدولوجية أو غيرها . كما اعتمد توصيات محددة للتسوية السلمية للنزاعات بين دول عدم الانحياز ، ورسم الطريق السياسي لاعادة الاجتماعات الهامة القادمة لدول عدم الانحياز، بما في ذلك مؤتمرات القمة .

لقد وزعت الوثائق النهائية للمؤتمر باعتبارها وثائق للجمعية العامة . ونحن نعتقد انه ينبغي دراستها بالاهتمام الذي تستحقه .

لقد أكد الرئيس تيتو ، عند افتتاحه للمؤتمر :

"على ان الاستعمار العالمي قد نوقش طوال سنوات حتى الآن ، على اساس الاعتماد الكلي على ميزان القوة والخوف ؛ والتوفيق بين الكتل . وفي نفس الوقت ، شهدنا أيضا عدم الاستقرار المستمر كنتيجة لذلك " .

لقد فرض علينا ذلك أن نبحث وان نبني اسلوبا جديدا ، يقوم على منطقتين مختلفتين هاتين العالمنا وقد تجسد ذلك في سياسة عدم الانحياز . لقد فرضت هذه السياسة نفسها بقوة معنوية وسياسية بحيث " منحت عناصر ايجابية للاستقرار في عالم قلق ومضطرب " .

ولهذا السبب ، فرضت سياسة عدم الانحياز نفسها باعتبارها البديل الوحيد للنظم الحالية للامتيازات والاحتكارات والتبعية .

وقد تأكد ذلك بصورة أقوى في موقف اجتماع بلغراد من أن الكفاح ضد الشرور القديمة والحدیثة لعالمنا ، ضد الامبرالية والاستعمار والاستعمار الجديد والعنصرية ، وضد جميع اشكال السيطرة الاجنبية والتدخل ، والنضال ضد عمليات السيطرة السياسية والاقتصادية ينبغي ان تتم في نفس الوقت ، مثل الكفاح لتحقيق نظرة جديدة الى العالم ، تكون فيه نظم العالم غير قائمة على الكتل حتى لو كان ممكنا ايجاد توازن من القوى والمصالح معتمد على التكتلات .

وينطبق ذلك أولا على مفهومنا لطابع وجود الانفراج الذي هو عملية تخفيف التوتر في العالم ، التي نعلق عليها أهمية كبرى .

ان الانفراج ، اليوم ، في حالة ركود خطيرة لا سيما في مجال العلاقات بين الدول الكبرى . وقد تأثر أيضا بعناصر جديدة للحرب الباردة . وينبغي ان نسعى الى تحقيق اتجاهات ايجابية حتى نخلص الانفراج مما يعانيه الان .

وينبغي كذلك ان ندرك انه مهما كانت أهمية العلاقات بين الدول الكبرى ، فان الانفراج ينبغي ألا يتجه نحو التوفيق بين الكتل وتعويضها المتبادل فقط . بل ان الانفراج ينبغي ان يكون عالميا ، ويجب ان يضم جميع اقاليم العالم وجميع جوانب الحياة الدولية . ويجب ألا يكون الانفراج بمثابة المحافظة على الشروط الموجودة من التبعية والوضع الراهن ، ولكن يجب ان يكون وسيلة لتشجيع السلام والاستقلال والتقدم الاجتماعي ، وذلك مع الاشتراك النشط والمتساوي ومسؤولية جميع اعضاء المجتمع الدولي .

ان منظماتنا ، بالجهود والمداولات التي تجريها يمكننا ان تحفز كثيرا من هذا الاتجاه

في إطار الموضوعات المهمة المدرجة على جدول أعمالنا لهذه الدورة ، يرى وفدى انه ينبغي علينا أن نكرس في الوقت الحالي اهتماما خاصا للتصفيية النهائية للاستعمار في جميع أجزاء العالم . ان الاستعمار فوضى مقترنة بالماضي يحاول ان يفرض نفسه بطريقة يائسة بسبب استمرار وجود الاحتياجات التي مبعثها التكتلات ومصالح الاحتكارات الدولية التي ترتبط بنظام الجنوب الافريقي . ويدرك النظامان العنصريان في جنوب افريقيا وروديسيا هذا الموقف ؛ ولذلك فانهما يستغلان عدم فعالية منظمنا الدولية في اتخاذ القرارات الضرورية ، وفي عدم التصميم الكافي على تنفيذ القرارات الموجودة .

ان حالة ناميبيا تعتبر مثالا على ذلك ، ونتيجة للكفاح التحريري لشعب ناميبيا ، وتضامن المجتمع الدولي ، فقد أخذت التطورات اتجاها ايجابيا وفي الوقت الذي يمكن ان تؤدى فيه هذه التطورات الى حل حقيقي ، فان حكومة جنوب افريقيا العنصرية تحاول يائسة ان تعيد عقارب الساعة الى الوراء .

ويرغب وفدى في ان يوجه اهتمام هذه الجمعية الى حقيقة ان مثل هذه العراقيل ، واستمرار الجرائم الوحشية ضد الشعوب الافريقية ، وارتكاب اعمال عدوانية ضد الدول الافريقية ذات السيادة ، لاسيما دول المواجهة ، من جانب النظم العنصرية في جنوب افريقيا وروديسيا ، سوف تستمر طالما ان المجتمع الدولي ومنظمنا لا يطبقان الاجراءات اللازمة ضد هذه النظم ، بطريقة حاسمة . لقد أدانت الامم المتحدة العنصرية والفصل العنصرى باعتبارهما جريمة ضد البشرية ، وتهديدا للسلام والامن في العالم ، ومع ذلك فان حظر امداد جنوب افريقيا بالاسلحة ، وكذلك العقوبات الاقتصادية الاخرى ضد روديسيا لم ينفذها الجميع وللأسف .

ونود ان نؤكد مرة اخرى ، سياستنا المحددة وان نقدم تأييدنا الكامل ومساعدتنا للشعوب التي تحارب من أجل القضاء على هذه النظم العنصرية ، ومن اجل تحريرها القومي . وينبغي ان نقدم تأييدنا الكامل ، وأن نعترف بجميع الحقوق المشروعة لحركة التحرير لسوايو في ناميبيا ، والجبهة الوطنية في زمبابوى . ولا يمكن ان ينجز الاستقلال الحقيقي والدائم ونقل السلطة الى الاغلبية الافريقية دون اشتراك سوايو والجبهة الوطنية .

ونحن نعتقد ، بصفة خاصة ، ان الخطة التي وضعت لنايبيا ، بما في ذلك ارسال قوات

لحفظ السلام من قبل الامم المتحدة ولضمان عملية سلمية وعادلة لتحقيق الاستقلال ، ينبغي ان تتم دون اى تأخير . ان حكومتي على استعداد لتقديم تأييدها الكامل لذلك ، اقتناعا منها بأنها خطوة ايجابية للتصفية النهائية للمنصرية والفصل العنصرى في جنوب افريقيا ، وروديسيا ، ولتحقيق الاستقلال من قبل شعب زمبابوى ، ولضمان الاستقرار والسلام في المنطقة المهددة من القارة الافريقية .

وفي قبول التحديات والمناورات من جانب النظم العنصرية ، فان الدول الافريقية انما ترى فيها بحق تطلعات استعمارية جديدة واتجاهها نحو اعادة الاستعمار الى بعض المناطق الافريقية . اننا ، كمنظمة للأمم المتحدة ، لا ينبغي أن نغض أعيننا عن تلك الحقيقة . ان الفشل في حل هذه الأزمات وغيرها من الأزمات في افريقيا سوف يؤدي الى خلل خطير في العلاقات الدولية وسوف يفتح مناطق جديدة للتنافس والنزاعات بين المصالح الأجنبية والمواجهات وبالتحديد اننا لهذا السبب نعتبر الدور الذي تلعبه منظمة الوحدة الافريقية في الشؤون الافريقية بالغ الأهمية . ولهذا فان منظمة الوحدة الافريقية تستحق التأييد الكامل من الامم المتحدة . ان أزمة الشرق الأوسط أيضا تعتبر من أخطر الأزمات التي يمكن أن تؤدي الى نزاع دولي . ان هذا في المقام الأول كان نتيجة لاستمرار اسرائيل في سياستها العدوانية ضد البلدان العربية المجاورة ، وانكارها للحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني ورفضها لتنفيذ القرارات الخاصة بذلك من مجلس الأمن والجمعية العامة .

اننا ان ندرك خطورة المشكلة التي نواجهها هناك ، بالاضافة الى الحاجة الى أن نعمل كل ما في وسعنا لمنع تدهور أكثر في هذا الجانب الخطير من الأزمة وأن نجد الطرق المؤدية الى حل سلمي وعادل ، فاننا نرحب ونؤيد كل الجهود التي تهدف باخلاص الى تحقيق تلك الأهداف . وينبغي أن نكون واقعيين ، مع ذلك ، في تقييم جميع عناصر الأزمة الحالية وأن نقيّم بعناية الخطوات التي تقربنا والتي يمكن ان تبعدنا عن حل دائم وعادل . اننا مقتنعون تماما بأن جميع المبادرات السلمية يجب أن تضع هذا في الاعتبار كما ينبغي أن تقيم بدقة من وجهة النظر هذه . انطلاقا من مفهوم روح ونص القرارات التي تبنتها الأمم المتحدة ، وكذلك المواقف التي تم الاعراب عنها في عدد من مؤتمرات بلدان عدم الانحياز ، فان تسوية شاملة ودائمة لازمة الشرق الاوسط ينبغي ان تقوم على مبادئ ثلاثة اساسية : أولا ، انسحاب اسرائيل التام من جميع الاراضي العربية المحتلة خلال حرب ١٩٦٧ ؛ ثانيا ، تحقيق الحقوق القومية التي لا يمكن التصرف فيها للشعب الفلسطيني في تقرير المصير واقامة دولته المستقلة والاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية كالممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني ؛ وثالثا ، حق جميع بلدان وشعوب المنطقة في الامن والتنمية المستقلة .

اننا نعتقد أن الخطوات وحدها التي تتخذ تشيا مع هذه المبادئ هي التي يمكن أن تؤدي عند تطبيقها بالكامل الى ايجاد حل سلمي شامل ودائم للازمة وتأكيد السلم والاستقرار في تلك المنطقة .

والان أود أن أشير الى تفكيرنا ومواقفنا بالنسبة لأزمة قبرص ومسألة كوريا . ان استمرار أزمة قبرص ، التي تحرم بلدا مستقلا من حقه في السيادة الكاملة ، انما يدلنا أيضا على وجود تهديد دائم للسلم في هذا الجزء من العالم . اننا مقتنعون بأن الخروج من ذلك المأزق انما يتحقق فقط من خلال التنفيذ الشامل والمستمر لقرار الجمعية العامة ٣٢١٢ (د - ٢٩) ، الذي يتضمن العناصر الضرورية والاجراءات اللازمة لحل هذه الأزمة .

اننا نعتقد أنه يمكن تحقيق ذلك من خلال الامتناع عن الاعمال التي تعتبر تدخلا وضغطا من الخارج ، والحوار البناء بين الطائفتين ولاسيما عن طريق الأمم المتحدة التي تلعب دورا أكثر نشاطا في تنفيذ قراراتها .

ولا ينبغي أن ننسى للحظة واحدة أن استمرار تقسيم كوريا يعتبر أحد المصادر الرئيسية لنزاع دولي أوسع . ولهذا ، ينبغي علينا أن نقدم تأييدا دائما وصريحا للأمال المشروعة لشعب كوريا في التوحيد السلمي ، بدون تدخل خارجي ، ونرحب بنفس الروح بالخطوات البناءة والحيوية لجمهورية كوريا الديمقراطية نحو تحقيق هذا الهدف .

ان مشكلة نزع السلاح تعتبر احدى المسائل الأشد أهمية في حياة المجتمع الدولي . لقد نوقشت بالتفصيل في الدورة الاستثنائية الاخيرة للجمعية العامة التي عقدت بمبادرة من بلدان عدم الانحياز .

رغم أن نتائج تلك الدورة لا تعتبر سببا لتفاؤل أكثر ، فاننا مقتنعون مع ذلك بأن من الواقعية تماما أن نقول أن تلك الدورة كانت هامة حيث أنها أوضحت الطريقة المباشرة التي تعالج بها منظمنا هذه المشكلة بفعالية وحسم وفي المستقبل كذلك . ان ما وافقنا عليه هناك يشكل نقطة بداية طيبة لجهودنا في هذا المجال في المستقبل . ان ذلك يقع في المقام الأول من المبادئ العامة التي تتعلق بالمسؤولية الرئيسية والدور الأساسي للأمم المتحدة .

ان القرار الخاص بتأكيد حق كل الدول في طلب وتطوير واستخدام التقنية النووية للأغراض السلمية بدون أى تمييز ومن أجل دعم اقتصادها وتنميتها الاجتماعية يعتبر بالغ الأهمية . وان هذا القرار يزداد أهمية في ضوء الاتجاهات التي ترمي الى الاحتفاظ بالاحتكار النووى كما هو . ان تكريس أنفسنا لدعم هذا الاحتكار سوف يؤدي الى توسيع الهوة الخطيرة بين الدول المتقدمة والدول النامية ، مما يؤدي الى دعم الاستعمار التكنولوجي ، كما يخلق مصادر جديدة لعدم الاستقرار في العالم ويجاد توترات خطيرة جديدة في العلاقات الدولية . من المهم الان أن ننفذ ، بقدر الامكان ، القرارات التي اتخذناها وأن نضمن أن الاجهزة التي أنشأناها سوف تبدأ عملها في أقرب وقت ممكن . ان الدورة الاستثنائية فشلت في ايجاد حلول ايجابية لبعض المشكلات الرئيسية مثل تحريم استخدام الأسلحة النووية أو تقديم ضمانات للدول التي لا تملك هذه الأسلحة بأن هذه الاسلحة لن تستخدم ضدها . اننا نرى أنه بدون هذا الالتزام فان معاهدة عدم انتشار الاسلحة النووية لا يمكن أن تحقق الغرض الذي تهدف اليه .

ان المسائل المتعلقة الخاصة بتصفية القواعد العسكرية الأجنبية واقامة مناطق للسلام والتعاون في مختلف أجزاء العالم قد ظلت كذلك دون حل . ويبدو لنا أنه من المهم للغاية أن توجه جهود المنظمة العالمية في هذا المجال نحو التغلب على الاتجاه الحالي نحو المفاوضات المتعلقة بتوازن الأسلحة وتحريك عملية نزع السلاح الحقيقية في النهاية .

نظرا للمقاومة الحالية المدفوعة بالمصالح المتكثلة ، كان من الصعب الموافقة على أكثر من نصوص تتعلق بمبدأ موضوع مناطق السلام والتعاون .

وفي اعتقادنا ، أنها تنتمي جميعها الى منطقة البحر الأبيض المتوسط . ولقد تمت الموافقة على ذلك من جانب بلدان هذا البحر . ان هذه الأحكام يجب أن تقدم أساسا للجهود المقبلة لبلدان البحر الأبيض المتوسط ولعزمها على ضمان السلام المستقر والأمن والتقدم في منطقة البحر المتوسط من خلال تعاون كل بلدان المنطقة المبني على المساواة - وذلك انطلاقا من روح مقررات مؤتمر الأمن والتعاون الأوروبي .

في إطار جهودنا لدعم الأمن في العالم ، اننا نولي أهمية كبرى لزيادة الثقة بين كل الشعوب والدول وان هذه الثقة يمكن أن تزداد بطرق مختلفة ، ومن بينها اقامة مناطق للسلام

والتعاون ومناطق خالية من الأسلحة النووية ؛ ومن خلال الامتناع عن المناورات العسكرية على الحدود واستخدامها للضغط على الدول ؛ ومن خلال تجريم المنظمات الارهابية وانشطتها ضد الدول الاخرى ومن خلال الامتناع عن الحملات الدعائية العدوانية.

ان الارهاب نوع من الجريمة الدولية موجة مباشرة الى الحياة المسالمة والحرية والمستقلة للشعوب والبلدان . انه نوع من العدوان المباشر وأداة للتأثير على استقرار النظم الداخلية للدول ذات السيادة وذلك لفرض نظم أيديولوجية وسياسية معادية لهذه الدول والقضاء على استقلال تلك البلدان .

اننا نعتقد ان جميع أعضاء المجتمع الدولي يجب ان يتحملوا مسؤولية متساوية في الكفاح المستمر ضد هذه الجريمة .

اننا نرغب في تركيز الاهتمام ، بصفة خاصة ، على الخطر الناجم عن وجود معايير مزدوجة تجاه الارهاب ، تلك المعايير التي تعتبر نوعا من الارهاب جريمة والاخر شكلا سياسيا للمعارضة ، وعن المحاولات التي ترمي الى النيل من حركات التحرر الوطني ضد السيطرة الاجنبية ووصفها بأنها ارهابية . ومن الواضح ان هذه المعايير من المعايير الايدولوجية للحرب الباردة ومن مفاهيم الحرب الباردة ، وهي مساعي للحفاظ على العلاقات الاستعمارية .

ويسبب وجود مثل هذه المعايير المزدوجة المتعلقة بالمجموعات الارهابية فاننا نود أن نلفت انتباهكم الى مشروع الاتفاقية الدولية في هذا الصدد والمطروح على الجمعية العامة . وينبغي أن نؤكد على ايجاد معايير موحدة لجميع أنواع الارهاب الدولي ، ومكافحتها .

اسمحوا لي ان اشير الى مسألة هامة تهتم المجتمع الدولي وهي مسألة حقوق الانسان التي أصبحت موضع مناورات كثيرة من جانب مختلف المفاهيم الايدولوجية . وولفت الانتباه الى المواقف التي وافق عليها الاجتماع الوزاري لبلدان عدم الانحياز الذي عقد أخيرا في بلغراد .

وانطلاقا من مبادئ الامم المتحدة وميثاقها والاعلان العالمي لحقوق الانسان ، اشار المؤتمر الى ان قضية حقوق الانسان لا يمكن عزلها عن مضمونها الوطني والاقتصادي والاجتماعي . هذا الموقف قد جاء انطلاقا من أن حرية الفرد لا يمكن فصلها عن حرية الشعب وان حقوق الانسان والحريات الاساسية سواء للافراد أو للشعوب لا يمكن فصلها .

هذا هو الطريق الوحيد الذي يمكن ان نؤكد به حقوق الانسان . انها ينبغي ان تكون جزءا لا يتجزأ من التحرر الاقتصادي والسياسي للشعوب ومن الكفاح الرامي الى اعضاء طابع الديمقراطية على العلاقات الدولية .

ان بلادى تمنح اولوية عالية لمسألة حقوق الانسان ، وذلك لاقتناعها بأن النظم السياسية ينبغي أن تخدم الانسان وليس العكس . ولذلك فاننا نود أن نلفت الاهتمام ، مرة أخرى ، الى أهمية مبادرة دول عدم الانحياز فيما يتعلق بوضع اسلوب متكامل وشامل لحقوق الانسان .

وفي هذا الصدد فاننا نكرس اهتماما خاصا للموقف الوارد في بيان بلدان عدم الانحياز فيما

يتعلق بالحاجة الى احترام الحقوق العرقية والدينية للاقليات . اننا نعتقد أن الامة التي تشكل الاغلبية مسؤولة عن إعمال حقوق الاقلية الوطنية ، اذ من الصعب ان نتصور أغلبية تتمتع بحرية حقيقية اذا لم تضمن نفس الحرية للاقلية الوطنية .

وبالنسبة لبلادى ، ان ذلك يعتبر مبدأ هاما للغاية ، وذلك بسبب الطابع الفدرالى والمتمدد الجنسيات لمجتمعنا الذى تحظى فيه جميع القوميات بظروف متساوية . وهذا الموقف ينبع ايضا من اعتقادنا الراسخ بأن الاقليات القومية يمكن ان تكون من بين العناصر الهامة بين الدول والشعوب ويمكن ان تزيد الثقة فيما بينها .

اننا مقتنعون انه لا توجد حاجة خاصة لأن نؤكد على ما يمكن أن ينجم عن محاولات استمرار العلاقات القديمة من عدم المساواة والامتيازات والاستغلال في العلاقات الاقتصادية الدولية . ان هذا النظام للعلاقات انما يمر بأزمة خطيرة . واننا نشهد ، في نفس الوقت ، ركودا كاملا فى المفاوضات الرامية الى حل هذه المشكلات والتي يمكن ان تؤدى الى حل المشكلات التي تتعرض لها العلاقات الاقتصادية الدولية .

ويبدو لنا انه بسبب الانانية لم يتم ايجاد نظام للعلاقات بين الدول المتقدمة وبين الدول النامية . ونتيجة لذلك لم يتحقق أى تقدم في حل أى من هذه المسائل . وبسبب هذه العراقيل فان عمل السنة الاولى للجنة النظام الاقتصادى الدولى الجديد قد انتهى بفشل ذريع . وليس من الممكن ان نؤيد الفكرة القائلة بأن هذا ناجم عن اختلافات في التفسير تتعلق بطابع ونطاق صلاحية هذه اللجنة .

وأقل ما يجب ان نفعله في مواجهة هذا الموقف الحساس هو أن نوجد ، عن طريق الجهود المشتركة في هذه الدورة ، الظروف المواتية لعمل لجنة النظام الاقتصادى الدولى الجديد ، وذلك في اطار الصلاحيات المخولة لها .

اننا نعتقد ان اللجنة سيكون بإمكانها ان تواصل عملها ، ابتداءً من العام القادم ، وانها ستكون في موقف يسمح لها بالمساهمة في المفاوضات الخاصة بأهم المسائل المطروحة ، وبذلك تضمن ايجاد جو سياسى موات لاعداد استراتيجىة دولية جديدة للتنمية وضمان نجاح الدورة الخامسة لمؤتمر الامم المتحدة الخامس للتجارة والتنمية (الاونكتاد) ومؤتمر الامم المتحدة للحلم والتكنولوجيا من أجل التنمية .

ان وضع نظام اقتصادى دولى جديد قد اصبح المهمة الاولى للمجتمع الدولى . واذما
اغلقنا اعيننا عن هذه الحقيقة فان ذلك سيزيد من تدهور الازمة التى نواجهها فى العلاقات
الاقتصادية الدولية وسوف يؤدى الى خلل خطير فى العلاقات السياسية فى العالم . وفى التحليل
الاخير سوف يؤثر على الامن والسلم الدوليين .

ان رؤيتنا لعلاقات سياسية واقتصادية دولية جديدة واعمال هذه العلاقات يتطلب دورا
حاسما للامم المتحدة . وبلدان عدم الانحياز قد اعتبرت دائما ان دعم الامم المتحدة يعتبر مسن
اهم مهام المجتمع الدولى ، ومن جانبها فقد ساهمت مساهمة كبيرة فى هذه العملية ولا سيما فى
ايجاد محافل مقبولة لحل الازمات وازالة مصادر النزاعات وايجاد نظام اقتصادى دولى ووضع برنامج
لنزع السلاح العام والشامل وازالة خطر النزاعات المسلحة .

وينبغى ان نقاوم الاتجاه المتزايد لعدم مناقشة المشكلات الهامة فى منظماتنا وتحظى الامم
المتحدة فى السبيل الى حلها وينبغى العمل من اجل التطبيق الفعال لقراراتها ومقرراتها .
اننا ما نزال نعيش فى ظروف تتميز بالتناقضات والانقسامات ولكن من ناحية اخرى فاننا
نعيش فى عصر من التكافل المتزايد الذى يفرض علينا ان نتعاون من اجل السلام والحقوق المتساوية
والامن والتقدم فى العالم .

واننا اذا ما التزمنا بمسؤولياتنا المتزايدة فى هذا الصدد فاننا يمكن ان نضمن ان هذه
الدورة الثالثة والثلاثين للجمعية العامة سوف تكون خطوة ناجحة فى الطريق الطويل المؤدى الى
تحقيق المبادئ والافراض النبيلة الواردة فى ميثاق الامم المتحدة . وعلى هذا الضوء على وجه الدقة
اننا نرى التزامنا جميعا والمسؤولية الكبرى والدور الهام لمنظمتنا .

الرئيس (الكلمة بالفرنسية) : أعطي الكلمة للسيد وزير خارجية بنغلاديش سعادة

البروفسور محمد شمس الحق .

السيد شمس الحق (بنغلاديش) (الكلمة بالانكليزية) : انني احمل الى هذه الجمعية التحيات الحارة من شعب بنغلاديش . ان وفدى يرى انه لشرف كبير ان تتاح له فرصة المشاركة في مداولات الدورة الثالثة والثلاثين للجمعية العامة للأمم المتحدة ، وأن يشارك مندوبين افكارنا حول بعض المشكلات التي تواجه المجتمع الدولي .

انه لمن دواعي سرورى الخاص ان اقدم للسفير ليفانو أحر تهانينا لانتخابه رئيسا للدورة الثالثة والثلاثين للجمعية العامة . ومن دواعي السرور الخاص لوفدى ان يعمل تحت الارشاد الحكيم لممثل كولومبيا ، وهي امة ترتبط بنغلاديش بها بعلاقات وثيقة ، ليس اقلها آمالنا وأمانينا المشتركة كأعضاء في العالم النامي . ولا يخالجننا شك في ان صفات القيادة والثناء في الخبرة التي يتمتع بها ، سوف تكون في منصبه السامي ذات قيمة كبرى لهذه الجمعية الموقرة تعاون على تحقيق بعض الانجازات والنتائج المحددة والمثمرة . ونحن نؤكد له تعاوننا الكامل .

ان السيد كورت فالدهايم ، الأمين العام للأمم المتحدة ، يستحق تقديرنا المخلص لجهوده المتصلة في خدمة المجتمع الدولي . ان الاخلاص والحيادة اللتين عمل بهما على تحقيق اهداف ومثل هذه المنظمة قد اثارنا اعجاب الجميع ، بما في ذلك شعب بنغلاديش .

ان بنغلاديش ترحب بحرارة بقبول دولة جزر سليمان المستقلة ذات السيادة باعتبارها العضو المائة والخمسين في الأمم المتحدة . لقد كان لبنغلاديش الشرف العظيم ان تشارك في تبني القرار الذى ادى الى قبولها في عضوية الأمم المتحدة . وتتطلع بنغلاديش الى العمل معها في تعاون وثيق .

ان بنغلاديش تنمي ، مع بقية العالم ، وفاة شخصيتين بارزتين : البابا بول السادس ، الذى يتمتع باحترام عالمي واسع المدى ويتقدير للاهتمام الكبير الذى ابداه للقيم الاخلاقية والانسانية وكذلك للاسهام الذى قام به في التشجيع على التفاهم ، والتسامح والسلام بين شعوب العالم . والرئيس مزي جوصو كينيا الذى كان يمثل روح الصحوة في افريقيا الجديدة . انه زعيم كبير ورجل سياسة . ان الأمثلة التي ضربها في الشجاعة والتضحية والبصيرة كمحارب من أجل الحرية وبان للأمم سوف تبقى مصدر الهام لأجيال قادمة .

اننا ، ونحن نستعرض جدول الأعمال المزدحم في هذه الدورة ، ندرك ادراكا واعيا

القضايا الحاسمة التي تواجه المجتمع الدولي وهي : كيف نصون السلم ونحل المنازعات الكامنة بوسائل سلمية وعادلة . كيف نحقق عالما منزوع السلاح متحررا من التدخل ومجالات النفوذ . كيف نسرع بخطى التنمية الاجتماعية والاقتصادية ، ونسد ثغرات المفارقات ونتحرك بسرعة نحو نظام اقتصادى عالمي اكثر استقرارا واكثر عدلا . كيف نؤمن الاحترام العالمي لحقوق الانسان الاساسية ، الاقتصادية ، والاجتماعية والسياسية . كيف ندافع عن الحق الأساسي في تقرير المصير والاستقلال الحقيقي . وأخيرا كيف ندعم الاعتراف والاحترام لقواعد القانون ومعايير السلوك العالمية .

لثلاث وثلاثين سنة كانت الأمم المتحدة تعالج هذه المشكلات بصورها ونواحيها المختلفة . ان السعي لحل هذه المشكلات ينطوى على الايمان بأن السلام لا يتجزأ . وبينما ينمو الادراك بأن الانسانية لم تشارك بالضرورة بوسيلة واحدة في هذا البحث ، كان معترفا ايضا بأن السلام عن طريق الارهاب او السلم الذي يشترى ، لا يمكن ان يدوم . واذ كان هناك رأى يؤمن به في بنغلاديش فهو ان اقامة السلام على العدل فقط هو الذي يمكن ان يدوم .

وقد حاولت الأمم المتحدة ، لأكثر من ثلاثة عقود - ان تتحكم في التغيرات ، التي لا يمكن التنبؤ بها ، في الظروف السياسية ، والعسكرية ، والاقتصادية ، والاجتماعية والتقنية في كوكبنا . لقد شهدت هذه الفترة نهاية الحرب الباردة ، وانهايار امبراطوريات استعمارية ، وجهود خلاقة لاحتواء الصراعات المحتملة والقائمة ، ومبادرات خلاقة لمواجهة مجموعة كبيرة من المشكلات العالمية تتراوح ما بين المشكلات السكانية ، والتصنيع ، والتجارة ، ووضع المرأة ، ونظام عالمي للبحر - واستخدام الموارد المائية النادرة . وعلى اية حال فان اهم تحدى ينتظرنا هو : كيف نقوى ونربط بين رغبات الأمم لخدمة المصالح البعيدة المدى لكل البشرية ، وندعم اهداف الانسان البنائة والنبيلة .

هذه هي الفكرة السامية التي تلتزم بها حكومة بنغلاديش بحزم . اننا نعتقد ان منح السلطة الشرعية للامم المتحدة تمثل حافزا حيويا في خلق وعي جديد في المجتمع الدولي . وفي السنوات الأولى ، كان الأثر الذي يتحكم في العلاقات الدولية ينبع من التوتر بين القوى الكبرى . وقد تسم اليوم القضاء على ذلك وبرزت مكانه تيارات اخرى مقلقة لعلاقات غير متكافئة بين الأمم تشكل تهديدا للسلم والأمن والتقدم . ان الأمم المتحدة اليوم تهتم ايضا بدعم جهاز التعاون اللازم ، القادر على

التنسيق بين السياسات القومية لمائة وخمسين دولة . ان التحدى يكمن الآن في تحقيق ذلك المنح بين المصالح القومية والدولية حتى يمكن ان تنسجم بدلا من ان تتصارع ، وذلك من اجل المصالح الكبرى للبشرية جمعاء وتكافلها غير المشكوك فيه .

وبالنسبة لبنغلاديش ، فان عملية التطور هذه لها دلالة كبرى . ان تعهدنا للأمم المتحدة يتجاوز مجرد اضافة صفة رسمية على استقلالنا الذى انطوى عليه قبولنا في عضوية الأمم المتحدة . ان الاخلاص لمبادئ والتزامات ميثاق الأمم المتحدة وارد في دستورنا . وقد طورنا ، على هذا الأساس ، ووضعنا سياستنا الخارجية . انما لا نستطيع ان نتناسى حقيقة ان الأمم المتحدة تفيدهم الأمم النامية اكثر من غيرها ، لأن الهدف الأساسي الدافع للمنظمة هو صون مصالح تلك البلدان من خلال خلق شعور أعظم بالمسؤولية المشتركة ودعم القدرة الجماعية على معالجة المشكلات العالمية . لذلك ، فمن اللازم ، ان يكون للبلدان النامية صوت مسموع فعال في الأجهزة التي تصنع القرارات في الأمم المتحدة .

هنالك نقطة أخرى أساسية في سياسة بنغلاديش ، هي التزامها بمبادئ عدم الانحياز . ان بنغلاديش تؤكد على التحرر من الخضوع والاستغلال مهما كانت صورهما ، والحق في التحكم في مصيرها القومي دون ضغط أو ارهاب أو تدخل ، والحرية في الحكم على الأمور . وفوق كل شيء دعم التعايش السلمي بين كل الأمم بخض النظر عن الاختلاف في الأيديولوجيات أو في النظم الاجتماعية الاقتصادية . ان الهدف النهائي هو خلق مناخ للسلام ، تستطيع فيه الشعوب أن تستغل كل الموارد المتاحة للقضاء على ويلات الفقر والجوع والمرض والجهل ، حتى يمكن تحقيق الحرية الاقتصادية دون تخضية بالحرية السياسية ، وتحقيق نماء اقتصادي دون تعريض العدالة الاجتماعية للخطر .

وفي الاطار العريض لهذه المبادئ ننتقل الآن الى بعض القضايا المحددة في جدول أعمالنا ، وخاصة تلك التي لها علاقة خاصة بالسلام والأمن الدوليين ، وتتطلب كذلك التعاون العالمي العاجل .

بالرغم من عدة مبادرات سلمية اتخذت خلال العام ، فان الموقف السياسي الدولي مايزال يبعث على القلق ، مع ظهور كثير من مناطق التوتر في الأفق السياسي أكثر مما كان عليه الحال منذ عام مضى .

ان الشرق الأوسط مايزال منطقة توتر متفجرة . فاذا كان هنالك أى معنى للسلام مع العدالة ، فينبغي الاعتراف بثلاثة مفاهيم أساسية والدفاع عنها . عدم السماح لأى بلد بأن يتمتع بثمرات العدوان . ثانيا ، ألا ينكر على أى شعب حقه الثابت الذى لا ينازع فيه ، في الدفاع عن وطنه . ثالثا ، عدم السماح لأى بلد بأن يعتمد على سياسة التوسع والغزو باستخدام القوة من أجل تخيير الطابع السياسي والسكاني والثقافي للمناطق التي يحتلها . انه لن يكون هنالك سلام دائم في الشرق الأوسط دون انسحاب اسرائيل من كل الأراضي العربية التي احتلتها ، بما في ذلك مدينة القدس المقدسة ، واستعادة الحقوق القومية الثابتة للشعب الفلسطيني ، بما في ذلك حقه في اقامة دولته وفقا لقرارات الأمم المتحدة .

ان بنغلاديش تنظر بامتعاض وأسف الى الموقف في الجنوب الافريقي ، الذى مايزال ينفرف تحت نظام الحكم القهرى لنظم الأقلية العنصرية . اننا نعبر عن تضامننا الكامل مع الشعب الافريقي

الشجاع ، ونؤكد من جديد تأييدنا الكامل غير المشروط لكفاحه البطولي والمشروع في زمبابوي ، وناميبيا ، وآزانيا من أجل الاستقلال ، ومن أجل النقل الفوري للسلطة الى الممثلين الحقيقيين لغالبية الشعب . ان بنغلاديش تؤمن بأن الاستقلال في هذه المعازل الأخيرة للاستعمار يمكن بل ويجب أن يتحقق دون التنازل عن المبادئ الواردة في قرارات الأمم المتحدة .

ان مهمة ايجاد توازن فعال بين المخاوف القومية والشكوك والقلق على المصالح على المدى الطويل للمجتمع الدولي ، انما تتوقف على ايجاد معدل للتقدم نحو نزع السلاح .

ان حركة عدم الانحياز لها أن تفخر - بحق - بأن اهتمامها ومبادراتها حول هذه القضية الأساسية ، هي التي أدت الى الدورة الأولى التاريخية الاستثنائية للجمعية العامة التي كرسّت لنزع السلاح ، وموافقة تلك الدورة على وثيقة باتفاق الرأي ، رغم محاولة بث الصعاب والمواقف الصلبة . انه لمن الصعب قياس منجزات هذه الدورة التاريخية فيما يتعلق بالتقدم الملموس نحو الحد أو التقليل من التسلح . ومع ذلك فان أهم نجاح كان النجاح الأدبي الذي تمثل في بداية عملية حوار مستمر ، وقبول تناول شامل نحو تحديد العوامل الأساسية لاستراتيجية جديدة لنزع السلاح ، استراتيجية ترصد الأهداف ، وتضع الأولويات التي تحكم المفاوضات المقبلة في اطار منصوص عليه . انه مما له أهمية خاصة الاتفاقيات على الأجهزة الخاصة بهذه المفاوضات ، خاصة المفاوضات التي تجرى داخل أجهزة الأمم المتحدة بشأن نزع السلاح .

ان موقف بنغلاديش حول هذه القضية واضح لا يتغير ، حيث يجب أن توجه جهودنا على طول جبهتين متوازيتين . الجبهة الأولى تهدف الى اقامة عالم لا حرب فيه عن طريق سلسلة من الاجراءات الشاملة ، ليس فقط تثبيت التسلح ، وانما عن طريق الخفض الكبير لهذه الأسلحة والقضاء عليها عن طريق برنامج مرحلي هدفه الأسمى نزع السلاح العام الكامل . والجبهة الثانية ، تتضمن احراز تقدم - في نفس الوقت - نحو اقامة نظام أمن عالمي لشغل الفراغ ، نظام مهني على سيادة القانون ، والمسؤولية الجماعية لكل الأمم من أجل المحافظة على السلام ، ونهذ استخدام القوة ، وتسوية المنازعات عن طريق الوسائل السلمية . اننا نعتقد انه يجب علينا أن نزيد اهتمامنا بدعم قدرة الأمم المتحدة في هذا الاتجاه ، وخاصة عن طريق التنفيذ الفعال للأحكام ذات الصلة بميثاق الأمم المتحدة .

ان بنغلاديش لن تكمل جهودها في التشجيع على اقامة السلام والاستقرار في منطقة جنوب آسيا ، عن طريق خلق مناخ من الثقة والتفاهم والتعاون المشترك على أساس الاحترام المتبادل للمساواة في السيادة ، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية لبعضنا البعض . ان التقدم الذي تم احرازه في هذا الاتجاه يظهر عن طريق : أولا ، الاتفاق مع الهند على مشكلة عمرها ٢٥ عاما ، وهي المشاركة في مياه نهر الغانج . ثانيا ، الاتفاق مع الهند ونيبال على استخدام الطريق البري عبر الهند بين نيبال وبنغلاديش . وثالثا ، الاتفاق مع بورما حول اعادة توطين اللاجئين من بورما . هذه الاتفاقيات تعكس الحنكة السياسية لقادة هذه البلدان ، وايمانهم بمبدأ التسوية السلمية لكل المشكلات .

ان علاقاتنا الودية مع جيراننا الآخرين في المنطقة ، باكستان ، سرى لانكا ، أفغانستان ، وبوتان مستمرة في النمو بقوة .

لقد اعتبرنا بنغلاديش دائما جسرا بين جنوب آسيا وبين جنوب شرقي آسيا ، وسعينا بكافة الوسائل لدعم الروابط التقليدية للصدقة والتعاون بين بنغلاديش وبين بلدان جنوب آسيا وجنوبها الشرقي وبين بلدان المحيط الهادئ .

ان بنغلاديش ، على الصعيد الداخلي ، تمر بمرحلة هامة من تحولها السياسي والاقتصادي . ان أول انتخابات رئاسية جرت في حزيران / يونيه من هذا العام على أساس الانتخابات العامة للبالغين ، أما الانتخابات الخاصة بالهيئات المحلية فقد أجريت من قبل ، والانتخابات فيما يتعلق بالبرلمان القومي قد تقرر اجراءؤها في كانون الأول / ديسمبر القادم . ان برنامج الرئيس زيور الرحمن المكون من ١٩ نقطة يرصد اصلاحات سياسية وادارية واقتصادية . ان اعادة تنظيم الهياكل الادارية والخدمات يتم الآن في اطار يهدف الى توجيههم للتنمية الاقتصادية والاجتماعية . ان خطة السنتين للتنمية الاقتصادية والاجتماعية جاري تنفيذها الآن ، وسوف تتبعها خطة خمسية في اطار خطة لمدة ٢٠ عاما . وقد وضعت الأولويات لتحقيق الاكتفاء الذاتي الاقتصادي عن طريق زيادة الانتاج الزراعي ، والتنمية الريفية ، وتنظيم السكان . ان الأولوية الأساسية هي تحقيق اللامركزية في جهاز التخطيط ، وتوليد جهود الشعب لتحقيق الاكتفاء الذاتي والاعتماد على الذات ، عن طريق اشراكهم المباشر في وضع وتنفيذ خطط التنمية على المستوى المحلي . وهناك حملة على المستوى القومي لتعبئة الموارد البشرية في البلدان من أجل

ان تجارب بنغلاديش في مجال التنمية ، على أية حال ، تشير الى بعض القيود الكامنة في بعض عناصر دولية تتطلب تعاوننا أوثق بين أمم العالم .

لقد أصبح واضحا الآن بدرجة كافية ، أكثر من أى وقت مضى ، ان مشكلات الفقر والجوع والمرضى والجهل التي ابتليت بها البلدان النامية لا يمكن ان تحل بطريقة فعالة طالما بقيت هذه البلدان مقيدة بنظام اقتصادى اقيم في العهد الاستعمارى ويوجه أساسا لخدمة النظام الاستعمارى للانتاج والتجارة . ان النظام الاقتصادى القائم غير عادل وبال في نفس الوقت فهو يحد من نمو العالم النامي الثالث ويعوق تقدمه لتحقيق قدراته على التنمية وذلك بحرمانه من الوصول العادل الى الموارد العالمية والاسواق العالمية والتجارة العالمية . كما انه يحرمه ايضا من فرصة عادلة لاستغلال قواته البشرية الواسعة في العمالة المنتجة . ويواصل توسيع نطاق عدم المساواة بين الأمم الغنية والفقيرة .

ان الطابع المميز لهذا النظام والتشويهات التي تنتج عنه في النمو تظهر بوضوح من خلال الحقائق التالية : أولا ، بالرغم من جهود التنمية الممتدة على مدى اكثر من عقدين من الزمن ، فان تعداد سكان العالم الذين يعيشون في فقر مدقع ارتفع الى ٨٠٠ مليون ، وهذه تمثل نسبة ٤٠ في المائة من سكان البلدان النامية التي يبلغ عدد سكانها بليونين وفقا لتقرير البنك الدولي الاخير ؛

ثانيا ، بالنسبة لليون من سكان العالم ، ان دخل الفرد لا يزال منخفضا حيث يصل الى ١٥٠ دولار امريكى بأسعار ١٩٧٦ ، التي ستكون اقل في الحقيقة اذا ما قورنت بدخل الفرد الذى يزيد عن ٦٠٠ دولار امريكى لسكان البلدان الصناعية ؛ ثالثا ، ان حصة البلدان النامية في الانتاج الصناعى العالمى التي كانت ٨ في المائة فقط من قبل قد هبطت الان الى ٧ في المائة فقط ؛ رابعا ، ان مديونية البلدان المنخفضة الدخل ارتفعت الى ٢٠٠ في المائة من وارداتها من الصادرات في عام ١٩٧٦ واجمالي المديونية الخارجية للبلدان النامية الان يبلغ ٢٢٠ بليون دولار امريكى ؛ خامسا ، ومن قبيل السخرية ، فان برامج المساعدة الدولية بموجب النظم الحالية لها صبغة استعمارية لانها تؤدي الى تدفق المصادر والثروات من البلدان الفقيرة الى البلدان الغنية .

ان البلدان الصناعية الفنية ، التي هي سجيئة هذا النظام الاقصادى الفوضى ، تمعن في السير في اجراءات الحماية من خلال وضع الحواجز التعريفية وغير التعريفية في صراعها المميت ازاء التضخم ، والكساد والبطالة بما لها من آثار ضارة على نوع الحياة التي تحياها شعوبها .

لذلك ، فان من الواضح تماما ان النظام الاقصادى العالمى القائم لا يتلاءم مع احتياجات العالم المعاصرة ، كما يضر بمصالح البلدان الفقيرة والفنية . لذلك ، فان اعادة بناء هيكل النظام الاقصادى الحالى أمر ضرورى للمصالح العالمى ، لان السعي لاقرار السلم والاستقلال السياسى يقترن في النهاية بحل القضايا الاقتصادية لعصرنا .

ولا تجوز المبالغة في التأكيد على ان النظام الاقصادى العالمى الجديد يهدف الى رفع نوعية حياة الشعوب في كل أنحاء العالم . وهدفه بالتأكيد ليس تخريب نوعية الحياة في البلدان الفنية ان هذا القول لايعني المساواة بين نوعية الحياة ونمط الحياة المبني على الاستهلاك المبذر ، واستهلاك الموارد التي لا تتجدد وتلويث البيئة البشرية وخلق عدم توازن بيئي .

بالرغم من مرور عقدين على الجهود المتصلة من خلال الحوار والتفاوض وقرار عدة وثائق هامة للتعاون ، مثل الاستراتيجية الاقتصادية الدولية للتنمية ، وعلان وبرنامج العمل للنظام الاقصادى الدولى الجديد ، واتفاق الرأى الذى تم الوصول اليه في الدورة الخاصة السابعة للجمعية العامة . فانه لم يحرز تقدم يذكر لمواجهة الاحتياجات الملحة للعالم الثالث . وان الامال الكبيرة لايجاد تسوية التي تولدت عن الحوار التاريخى بين الشمال والجنوب تتلاشى الان في كل جبهة .

فأولا في المفاوضات الطويلة التي استمرت طوال ١٨ شهرا في باريس ، والتي استؤنفت من خلال لجنة العموم التي انشئت بموجب قرار الجمعية العامة ٣٢/١٧٤ - لاتزال الخلافات العريضة مستمرة وتنعكس في اعلانات واجراءات البلدان المتقدمة * .

اننا ونحن نجدد التزامنا باقامة نظام اقصادى عالمى عادل جديد ، لدينا في بنغلاديش تصور للمستقبل . وهو تصور يشمل كل الامم . فهو تصور لعالم متحرر من الجوع ، والمرضى ، والجهل ؛

* عاد الرئيس الى تولي الرئاسة .

عالم متحرر من الخوف . ونحن نعتقد اننا نستطيع ان نحقق قيام مثل هذا العالم في هذا القرن . لكن لا يمكن تحقيق هذا الا اذا عطينا جميعا معا باصرار وطريقة منسقة لتحقيق هذا الهدف . واذ كنا نؤمن بان السلم كل لا يتجزأ فعلينا ان نضع في اذهاننا ان السلم والرخاء أيضا كل لا يتجزأ . لقد أصبح من الضروري أكثر من أي وقت مضى أن يستعد المجتمع الدولي للمستقبل وان يلزم نفسه بالاستخدام الرشيد للموارد العالمية ، واضعا في اعتباره الأولويات على الصعيد العالمي .

فما هي اذن بعض هذه الأولويات بالنسبة للمستقبل ؟ أولا ، تؤمن بنغلاديش بأن الضرورة الملحة هي ضمان السيادة وحرية العمل ويجب الا تتأثر بأى تدخل خارجي من أى مصدر أيا كان .

ثانيا ، يجب أن نعمل معا على تنفيذ الثورة التي لم تستكمل ونسير الى الامام حتى تسير الغالبية العظمى من الشعوب من العبودية الى الحرية ، ومن الاستغلال الى التحرر الاقتصادي ، ومن التبعية الى الاعتماد على الذات . ثالثا ، يجب ان نسمى الى تحقيق النكامل بين كل الأمم في عملية صنع القرارات . ولا يحق لاي مجتمع ، على الصعيد القومي أو الدولي ، أن يتجاهل حتى اضعف هذه الروابط والتأثير على تماسكه . رابعا ، يجب ان نعمل من أجل دعم وحدتنا وتعاوننا المتبادل ليس فقط عن طريق مجرد تأكيد المبادئ ، ولكنه ايضا عن طريق وضع برامج عمل مجددة عملية ، وتوفير الارادة لترجمتها الى حقائق واقعة . واخيرا ، ان مهمتنا المشتركة هي أن نستغل سلطتنا القومية في أن نخلق لا ان ندمر ، وان ندخل في حوار بناء بدلا من أن ندخل في مواجهة وصراعات ، لكي نبني السلم ونبذ الحرب ، وان نعمل على تحقيق المزيد من الرخاء الانساني بدلا من زيادة المعاناة الانسانية .

ان بنغلاديش تؤمن انه من بين العناصر الاساسية التي تحتاج الى ادخالها في اية خطة مقبلة من أجل اقامة نظام عالمي جديد ، هي ضرورة الاهتمام بصفة خاصة بالعناصر التالية . وهي التي تؤمن بانها تتعلق بصفة خاصة بوضع استراتيجية دولية لعقد التنمية الثالث للامم المتحدة وهي :-

- ١ - الاحترام الدقيق لسيادة القانون وعدم استخدام القوة في العلاقات الدولية وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للامم الاخرى .
- ٢ - الالتزام الصارم بمقاصد ومبادئ ميثاق الامم المتحدة من جانب كل الدول الاعضاء واحترام قرارات الامم المتحدة .
- ٣ - تلبية الاحتياجات الانسانية الاساسية عن طريق القضاء على الفقر والجوع والمرض والجهل واعطاء اولوية قصوى لهذه المهمة من أجل اتخاذ جهود منسقة من جانب المجتمع الدولي .
- ٤ - على الدول النامية ان تدعم قدراتها على تحقيق مزيد من الاعتماد على الذات فرادى وجماعات ليس فقط من أجل تحقيق الاكتفاء الذاتي ولكن من أجل مزيد من تنويع موارد ها كجزء من استراتيجية متكاملة لتحقيق نقل الموارد والتكنولوجيا . ان نتائج مؤتمر الامم المتحدة للتعاون التقني بين البلدان النامية الذي عقد في بيونس ايرس مؤخرا لا يمكن التفخيم من شأنه في هذا المجال .
- ٥ - القضاء على استخدام الموارد بطريقة تنطوي على تبذير بما في ذلك المصروفات المتزايدة على التسلح وتحويل هذه المصادر الى البلدان النامية من أجل استثمار منتج .
- ٦ - اعادة تعريف السياسة الدولية التي تحكم نقل الموارد المالية مع اعطاء اهتمام خاص لاحتياجات البلدان الاقل حظا من النمو والبلدان النامية التي تأثرت اكثر من غيرها ، واعطاء اولوية جوهرية لحل مشكلة تزايد المديونية في دول العالم الثالث بما في ذلك اعادة جدولة الديون الحالية وتحويل الديون المتبقية الى منح .
- ٧ - يجب ايجاد الوسائل لتحسين قدرات الدول النامية على زيادة صادراتها عن طريق جهودها وعن طريق التوسع في التجارة مع بعضها البعض ، وكذلك تيسير وصولها الى اسواق البلدان المتقدمة عن طريق التحرير واسقاط حواجز التمريرة وغيرها ، ومما له اولوية خاصة تثبيت مكاسبها من مبيعات المواد الخام عن طريق اتفاقيات للسلع وانشاء صندوق مشترك . ومن المهم بنفس القدر الحاجة الى دعم الترتيبات لتمويل الصعوبات التي تواجهها موازين المدفوعات في البلدان الاقل نموا عن طريق شروط ميسرة ومساعدتها على مواجهة الاتجاهات ذات المدى الطويل وبصفة خاصة ايجاد حلول لمشاكلها الهيكلية . اخيرا ، المجال الهام في هذا الميدان هو تيسير نمو وتنويع تجارة الصادرات في السلع المصنعة ونصف المصنعة .

- ٨ - تطبيق العلم والتكنولوجيا يكمن ايضا في جذور عملية التنمية . والتدريب الملائم للأفراد لتحديد واختيار وادارة التكنولوجيا المقبلة وبناء المؤسسات التي تتلاءم مع التكنولوجيا المحلية ونقل العمليات التكنولوجية الملائمة لها اولويات خاصة في هذا الميدان . ومما له أهمية خاصة ايضا هو الاعداد من اجل مؤتمر الامم المتحدة الخاص بالعلم والتكنولوجيا في خدمة التنمية والمقرر عقده عام ١٩٧٩ .
- ٩ - هنالك حاجة حيوية ايضا لضبط وتعبئة الموارد البشرية الكبيرة في الدول النامية واستخدامها بطريقة منتجة بما يولد المزيد من فرص العمالة وزيادة في انتاج السلع والخدمات التي يشترك فيها المجتمع الدولي وبذلك نثرى نوعية حياة الناس على المستوى العالمي .
- ١٠ - الحاجة الى تحويل الهياكل الاجتماعية والاقتصادية مع التركيز بصفة خاصة على التنمية الزراعية والريفية وتوزيع الثروات ووسائل الانتاج عن طريق مزيد من اللامركزية على المستوى الاساسي لتحقيق ديمقراطية السلطات التي تملك اتخاذ القرار السياسي والاقتصادي وتنمية الادارة الذاتية والقيادة المحلية .
- ١١ - وضع اهتمام ملائم لدور المرأة ومركزها واشراكها الكامل في التنمية القومية وفي عملية صنع القرار .
- ١٢ - الحاجة الى زيادة توفر المواد الغذائية عن طريق تحول هيكل ملائم وايجاد تكنولوجيا . وفي حين ان الصندوق الدولي للتنمية الزراعية كان انجازا بارزا في تقديم المساعدة اللازمة لزيادة الانتاج ، وهو مجال له أهمية كبرى في الامن الغذائي عن طريق انشاء احتياطي عالمي للاغذية والحبوب يمكن الرجوع اليه في حالة حدوث زيادة مفاجئة في الاسعار او قصور في الانتاج
- ١٣ - دعم التعاون الدولي لمنع الكوارث الطبيعية او التخفيف منها وينبغي على الامم المتحدة ان تستكشف امكانية تحويل مكتب الامم المتحدة للغوث من الكوارث الى وكالة دولية للغوث من الكوارث .
- ١٤ - واخيرا توسيع التعاون الدولي في ميدان موارد الطاقة عن طريق اجراءات سياسية وترتيبات مؤسسية .

حينما نؤكد من جديد تأييدنا والتزامنا بالامم المتحدة فان بنغلاديش قد رشحت نفسها لكي تنتخب في احد المقاعد غير الدائمة في مجلس الامن . وقد فعلنا ذلك بكل تواضع ، ايماننا منا بأن

الامم المتحدة لا تخدم فقط مصالح البلدان النامية ولكن هذه الدول عليها واجب ومسؤولية ان تسهم في تحقيق اهدافها . ونحن نؤمن ايضا بأن المبدأ الاساسي للمساواة في السيادة يتضمن أن تعطى كل البلدان فرصة متساوية في ان تمثل في اجهزة الامم المتحدة .
وبهذه المناسبة فان بنغلاديش تؤكد من جديد رغبتها الصادقة في ان تشارك بطريقة بناءة في عملية تحقيق التعاون الصادق والتفاهم الحقيقي للمحافظة على العلاقات الصريحة المثمرة مع كل أمم العالم وان نسعى معا الى القيام بواجبنا المشترك لنضمن لكل الدول - صغيرها وكبيرها ، فقيرها وغنيها - السلام والامن والتقدم على اساس مبادئ الحرية والعدالة والمساواة .

السيد ماليركا (كوبا) (الكلمة بالاسبانية) : في الوقت الذي تنعقد فيه هذه الدورة للجمعية العامة ، فان شعوب العالم تواجه عددا من النزاعات .

لقد قال احد الشعراء الافارقة ان هناك في الصمت شيئا يندربالخطر . ونحن اليوم لا يمكن ان نلتزم الصمت حيال الوضع الذي يواجهه شعب نيكاراغوا ، المهدي الاساس لاوغستو سيزار ساندينو ، هذا البطل الحر الشهير ، الذي قال مرة للاميراليين الامريكيين :

" تعالوا اذن ، واقتلونا في وطننا ، انني انتظركم على رأس جنودى الوطنيين ، ولن نخشى عدوكم ، ولكن اعلموا انه اذا حدث ذلك ، فان دماغنا سوف تطلق القنبلة البيضاء للبيت الابيض الشهير ، قلعة الخطط الاجرامية " .

وان شعب نيكاراغوا الذي يستلهم ساندينو ليفتح بابا افضل لمستقبل احسن ؛ وان يحارب من متاريس اقامها في المدن ، او في خنادق في الجبال الوعرة ، قد قاوموا نظام الطاغية ساموزا بالاسلحة التقليدية وبنادق الصيد والقنابل التي صنعوها بايديهم .

ان التحليل العلمي لهذه التطورات الاجتماعية يبين ان الوعي الجماهيري يتحول الى قوة مادية جبارة ، وعند ما يقرر شعب التخلي من نير الطغيان فليس هناك ما يستطيع وقفه .

ان ساموزا لجأ الى جميع طرق القهر في محاولة لقمع الثورة الشعبية . لقد انتهك حقوق الانسان ، وقمع الحريات العامة ، وحوّل القتل الجماعي والارهاب الى سياسة عامة ولجأ الى المرتزقة ومن بينهم انصار الثورة المضادة في فييت نام وكوبا والذين اختارهم من عدد كبير من الدول ، وخاصة من الولايات المتحدة وبعض ولايات امريكا الوسطى .

ان هذا الوضع قد ادى الى حدوث عدوان على الدول المجاورة ، والى قذف كوستاريكا بالقنابل ، وتهديد السلم في هذه المنطقة .

ان على الجمعية العامة ان تندد بنظام ساموزا ، هذا النظام الوحشي الذي يتستر خلف الاحتلال الامريكى ، وان ترفض استقبال هذا الوفد الذي يتكلم باسم هذا الدكتاتور ، لان هدف هؤلاء المرتزقة هو قمع ثورة شعب نيكاراغوا . ان على الجمعية العامة ان تدين استعمال المرتزقة الذين ارسلوا لقمع شعب نيكاراغوا وكل عون عسكري او مادي يرسل الى ذلك الطاغية في ماناغوا .

ان الشرق الاوسط يعتبر مكانا آخر يعيش ازمة دولية . وانا ما استمعنا الى ما تقوله الدول
الرأسمالية فمن الممكن ان نتصور ان هناك انجازات قد تحققت في سبيل احراز السلم وتحقيقه فـ في
الشرق الاوسط ، اما اذا نظرنا الى ما حدث خلال الاشهر الاخيرة فسنجد ان الحقيقة تخالف
ذلك تماما .

وفي الدورة الاخيرة للجمعية العامة قلنا ان المناورات الدبلوماسية والعسكرية لحلفاء تل
أبيب والرجعيين الآخرين لا تهدف الا الى القضاء على حقوق الشعب الفلسطيني وتجاهلها .
ان هذه المناورات قد ظهرت في النتائج المرعبة لاجتماعات كامب دافيد التي تبين ان
الدول العربية تسير في طريق الاستسلام للعدو الى درجة خيانة الشعب العربي بأسره ، تلك
النتائج التي رفضتها دول جبهة الرفض ومنظمة التحرير الفلسطينية . ان هذه المفاوضات لا تهدف
الا الى القضاء على الحق العربي . بل ان اسرائيل بمساعدة حلفائها وخاصة الولايات المتحدة ،
مستمرة في احتلال اراض دول عربية هي مصر والاردن وسوريا . كما انها بعناد كبير ترفض تحقيق
الحقوق الوطنية الاساسية للشعب الفلسطيني . ان ارتكاب القوات الاسرائيلية لاعتداء جديد
عندما احتلت جزءا من الاراضي اللبنانية ، وقمعت بوحشية تلك القوى التقدمية ومعسكرات اللاجئين
الفلسطينيين ، امور لا تنسى . ان هذا العمل العدواني قد تم في الوقت الذي كنا نسمع فيه ان
السلام بات وشيكا .

ان الحقيقة التي لا يمكن ان تخفى على أحد هي أن اسرائيل ، وهي تواجه الصراع المرير
والكفاح الذي يقوم به الفلسطينيون ، قررت القضاء نهائيا على هذا الشعب .
ان تاريخ الدبلوماسية يصترف بالسلام القائم على المعاهدات ، كما ان تاريخ الشعوب
سيصترف بالسلام القائم على الضمير . وضمير الانسان لا يعرف السلام عندما تنتهك مبادئ اولئك
الذين يكافحون ويقتلون من اجل تلك المبادئ التي انكرت ولسنا بحاجة لان نكون انبياء لفتنبا
بانه ستكون هناك تسوية للحساب في يوم ما ، وليس بالضرورة في يوم الدينونة العام .
ان المندوبين يتساءلون عما اذا كانت حكومة تل اببيب قادرة على القيام بهذه الاعمال لولا
الحصول على الدعم العسكري والمادي من حكومة الولايات المتحدة الامريكية .

ان كفاح الشعب العربي كفاح هام لجميع دول العالم ، ومن غير المقبول ان يسمح لدولة توسعية عدوانية ان تفرغ بطريق الحرب حدودا تريد لها لنفسها .

ولن يكون هناك سلام عادل ودائم في الشرق الاوسط ، ولن يقبل المجتمع الدولي بتلك الحلول المزعومة التي لا تحترم الحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني ، بما في ذلك حقه في تقرير المصير واقامة دولته المستقلة ، ولن يكون هناك سلام حقيقي دون الانسحاب الاسرائيلي من جميع الاراضي التي احتلت في ١٩٦٧ ، وعودتها الى الدول العربية .

ان كوبا تتعهد بان تؤيد تأييدا حاسما قضية الشعب العربي وخاصة قضية الشعب الفلسطيني الذي طال نضاله . وممثل الوحيد ، منظمة التحرير الفلسطينية كما اعترفت بها هذه الجمعية ، ودول حركة عدم الانحياز ، ومنظمة الوحدة الافريقية ، وخاصة الشعب الفلسطيني نفسه .

السيد الرئيس ، قبل ان استطرد في الحديث اسمحو لي ، نيابة عن الوفد الكوبي ، ان اهنئ سيادتكم على انتخابكم كرئيس لهذه الدورة للجمعية العامة . ان كولومبيا وكوبا ترتبطان بتاريخ وثقافة عميقين . ان العلاقات الوثيقة التي كانت تربط بين شعبينا قد تعززت منذ ان توليتهم وزارة خارجية بلدكم . وهي تزداد توثقا كل يوم لمصلحة بلدينا . ونحن على يقين انكم خلال هذه الاسابيع القادمة ستقودون اعمال هذه الجمعية العامة بنجاح تام ، كما اننا نؤكد تأييد الوفد الكوبي لكم في هذا العمل .

ان ثورة تشرين الأول / أكتوبر كثورة اجتماعية نجمت عن صراع الطبقات في مجتمعنا المعاصر ، قد شكّلت بداية لأزمة الرأسمالية وكفاح الشعوب ضد الامبريالية ، ولكن العالم تغير وموازن القوى الدولية الحالية لا تشبه على الاطلاق الموازين التي كانت قائمة في ١٩٢٠ عندما كان الاتحاد السوفياتي وحده محاطا بقوة معادية . ان موازين القوى أيضا ليست مماثلة للموازن التي كانت قائمة في الخمسينات وبداية الستينات ، واليوم فان كفاح الشعوب وخاصة في المعسكر الاشتراكي برئاسة الاتحاد السوفياتي قد غير موازين القوى لصالح الاستقلال والسلام والتقدم وتعديل موازين القوى ، تم لصالح السلام ويظهر ذلك بشكل جلي في تنظيم الأمم المتحدة وفي وحدة المصالح فيما بين الدول الاشتراكية وبين الدول النامية وقد أدى هذا بالطبع الى مرحلة خصبة من القرارات الحاسمة وخاصة في الكفاح المشترك ضد الاستعمار والاستعمار الجديد والعنصرية والفصل العنصري والكفاح من أجل اقامة نظام اقتصادي دولي جديد .

وكنتيجة لهذه العلاقات الدولية الجديدة وكنتيجة للكفاح الطويل المستمر من أجل تحقيق التحرر الوطني فلقد برز عدد كبير من الدول المتعطشة الى التأييد الدولي والأخوي . ولكن أين هو هذا التأييد بالنسبة للدول التي عاشت صراعا طويلا ضد الاستغلال الاستعماري بدون مستشفيات ودون أطباء ودون مدارس ودون مدرسين ودون تنمية صناعية . وتحتاج هذه الدول الى ثورة اجتماعية لتغيير الهياكل الداخلية ولتعزيز القوى الانتاجية . وتحقيق هذه الثورة سوف يسمح لهذه الدول بالدخول الى الحياة الايجابية . والامبريالية ليست حليفة لهذه الدول التي لا ترمي الى شيء الا لتحقيق تنميتها المستقلة ، ولكن المساعدات المزعومة التي تقدم اليها ليست سوى طريقة للقضاء على الأزمات التي تعيشها هذه الدول الاستعمارية . ان العلاقات الاستعمارية والاستعمارية الجديدة لا تؤدي الى شيء الا الى الاستمرار في الجهل والفقر والتخلف .

وان كوبا تؤيد الكفاح ضد الاستعمار وتدعو الى السماح لجميع الدول بتقرير مصيرها واستقلالها ، ولهذا فنحن نؤيد تأييدا حاسما استقلال الدول خاصة دول الساحل الغربي في بليز ، ونؤيد وحدة أراضيها وكفاحها ضد نظام غواتيمالا الاستعماري .

وخلال الستين الماضيتين فان حكومة الولايات المتحدة لجأت الى تهديد المنظمة الدولية مطالبة بأن توقف لجنة انهاء الاستعمار نقاشها وأي قرار يؤثر على القضية المتعلقة

باستعمار بورتوريكو . ولكن في ١٢ أيلول / سبتمبر وبعد اسبوعين من العمل الشاق اعتمدت هذه اللجنة قرارا تطلب فيه من الولايات المتحدة أن تنقل جميع السلطات الى شعب هذا الاقليم ، وذلك حتى يمارس سيادته بحرية ويختار مصيره بحرية تامة . ان حكومة الولايات المتحدة وجدت نفسها معزولة عزلا تاما . وفي لجنة ال ٢٤ شارك ممثلون عن القوى السياسية في بورتوريكو ، وسوف تستمر كوبا في تأييد هذا الشعب وفقا للقرارات التي اتخذت في مؤتمر عدم الانحياز ، ووفقا للتفويض الذي حصلت عليه بموجب الكفاح المشترك مع شعب بورتوريكو . ان كوبا سوف تؤيد هذا الشعب في كفاحه من أجل تقرير المصير والاستقلال .

والآن تجرى مشاورات بين الدول الامبريالية والحكومات الرجعية ، ومن جراء ذلك هناك تهديدات ضد أمن الدول التي تقوم ببناء السعادة لشعوبها . ونحن هنا ننظر الى شعب فييت نام البطل ، الذي قهر الاستعمار والامبريالية في الهند الصينية . وعندما انتهت الحرب كرس شعب فييت نام نفسه لتنفيذ الوصية المعلنة للرئيس هوشي منه ، بأن يبني هذا الشعب فييت نام جديدة أجمل عشرة أضعاف ما خلفته الحرب من حطام ، تلك الحرب التي استخدم فيها بطريقة عشوائية كل أنواع الأسلحة ، فيما عدا الأسلحة النووية . وفي الوقت نفسه فان حكومة فييت نام مضت قدما وبسرعة في اعادة العلاقات الى طبيعتها مع كل جيرانها في محاولة منها لتحقيق السلم والحياد والتقدم الى جنوب شرقي آسيا .

ومع ذلك فان قيادة الحكومة الصينية ، وهي ترغب في ارضاء حلفائها ولا تترك مجالا للشك في معاداتها للاشتراكية والتقدمية ، ونتيجة لأحلام الهيمنة في آسيا ، تهدد الشعب الفيتنامي البطل . ان قيادة بكين تتصرف في تحالف صارخ مع الامبريالية الامريكية وحلف الأطلنطي . وفي أمريكا اللاتينية فان قيادة الصين تساند العصاة الفاشية لبنوشيت . وفي افريقيا تقوم بدور فعال في العدوان ضد أنغولا وتعبر عن تضامنهم مع التهديدات التي توجه الى الثورات في اثيوبيا واليمن . وفي آسيا تسعى الى أن تفرض مطالبها الشعبية على فييت نام والدول الأخرى . وأخيرا تسعى أيضا بنشاط ضد الوفاق الدولي .

كوبا تعتقد ان هذه السياسة الصينية يجب أن ترفض وبقوة ونحن نؤمن أيضا انه من العدل ومن الضروري بالنسبة لهذه الجمعية العامة أن تؤيد استقلال ووحدة أراضي ناميبيا وزمبابوي .

ونكرر هنا ان كويبا تؤيد الممثلين الشرعيين لهذين الشعبين ، الجبهة الوطنية وسوابو ؛ وانه كما أعلن الرئيس فيدل كاسترو في خطابه أمام المؤتمر الدولي للتضامن مع شعوب افريقيا والشرق الأوسط فان كويبا لا تعارض أى تفاوض سلمي يؤدي الى حسم هذه القضايا مادام هذا التفاوض عادلا ، ومادام مقبولا من جانب الممثلين الشرعيين لهذين الشعبين ، ومن جانب الدول الافريقية التي تساندها . والحق ان نفس القوى التي حفزت سوابو والجبهة الوطنية الى أن تلجأ الى الأسلحة توفر كل لون من ألوان العون الى نظامي سميث وفورستر . ان تصميم الوطنيين في هذه البلاد على مواصلة النضال حتى النصر هو الذى جعل هذه الدول الفاشية وحلف الأطلنطي تسعى الى التوصل الى حلول عن طريق التفاوض وعن طريق المحادثات السلمية .

يجب أن نذكر هنا بما نشرته الأمم المتحدة مؤخرا من قائمة بأسماء الشركات التي انتهكت الحظر المفروض على النظم العنصرية . ومما له دلالة ان أكثر من ٥٠٠ شركة من ٥٩٣ هي شركات بريطانية وأمريكية . ومن هنا فانه من الضروري تماما أن نلتزم باليقظة فيما يتعلق بأية محاولة لتفادى أهداف الجبهة الوطنية وسوابو ، بأن يحل محل العنصريين الحاليين نظام يؤدي الى تكريس الاستغلال الاجرامي الذى تتعرض له هذه الشعوب السوداء في ناميبيا وزمبابوى والى منع انشاء أنظمة تمثل الأغلبية السوداء في ناميبيا وزمبابوى .

ونحن نعتقد أن المقررات التي تعتمد ها هذه الجمعية ، يجب أن توضح تماما لبريتوريا وسالزبورى موقفها من تصميم المجتمع الدولي على وضع حد للعنصرية والاستعمار في الجنوب الافريقي . كذلك ، فاننا نؤيد الاستقلال الكامل ووحدة الأراضي لزمبابوى وناميبيا . ونحث على ضرورة عزل بريتوريا أكثر وأكثر ، ونؤيد الوطنيين الذين يواجهون هذا النظام .

ان القرار الأخير لجنوب افريقيا ، الذي يقضي بتنفيذ خطتها الخاصة بما يسمى بالاستقلال المزعوم لناميبيا يثبت مدى اطمئنان جنوب افريقيا على تأييد شركائها في التجارة ، أولئك الذين يوفرن لها الأسلحة والتقنية النووية والعسكرية . والواقع أن كل شيء يبدو وأنه يؤكد أن الامبرياليين ينظرون بسعادة الى محاولات بريتوريا فرض نظام استعماري جديد على ناميبيا .

ونحن نعتبر أنه قد آن الأوان لمجلس الأمن لكي يوقع عقوبات مناسبة لتحقيق العزل السياسي والعسكري والاقتصادي لجنوب افريقيا ، ومن أجل أن تحصل منظمة سوابو على كل عون مطلوب ، لمواصلة نضالها من أجل استقلال ناميبيا وهذا هو البديل الوحيد الباقي أمام الوطنيين في ناميبيا بالنظر الى موقف جنوب افريقيا ، والدول الغربية .

ونحن ندين اعتداءات روديسيا على موزامبيق ، ونؤكد على تأييد كوبا لشعب موزامبيق الشجاع الذي لن يعود الى الوراء بصرف النظر عن أعمال العنف الأخيرة . ونحن نعتقد أنه يجب على هذه الجمعية أن تدعو جميع الدول الأعضاء الى أن تقدم الى موزامبيق وإلى الدول الأخرى المجاورة كل العون المطلوب حتى تستطيع النجاح في مواجهة أعمال العدوان ، من جانب نظامي بريتوريا وسالزبورى .

كذلك نلفت نظر هذه الجمعية الى نوايا الامبريالية والرجعية للعمل ضد جمهورية اليمن الشعبية الديمقراطية التي تعتبر حصنا قويا للديمقراطية والحرية والتقدم في شبه الجزيرة العربية ، ونحن نبعث الى الثوريين اليمنيين برسالة تعاطف وتضامن .

اننا نؤيد حق تقرير المصير لشعب تيمور الشرقية ، وتطلعات الأرجنتين الشرعية لاستعادة جزر فولكلاند .

اننا نطالب بالانسحاب الكامل وغير المشروط لكل القوات الأجنبية الهاقية في قبرص انتهاكا للحقوق السيادية لهذه الدولة ، ونطالب بالاحترام الكامل لاستقلالها ووحدة أراضيها .

كذلك نطالب بسحب جميع القوات الأجنبية والمعدات الأجنبية من كوريا الجنوبية ، وفك قوات الأمم المتحدة والغاء انتدابها هناك . ونؤيد المطالب العادلة لجمهورية كوريا الديمقراطية التي ترمي الى تحقيق هذه الأهداف .

اننا نحبي النجاح الذي حققه شعب بنما في نضاله الطويل والشجاع والبطولي لكي تكون له السيادة الكاملة على كل أراضيها .

ونكرر مطلبنا بأن القواعد الأجنبية الحربية والعسكرية يجب أن تسحب من الفلبين ومالطة وقبرص وبنما والمحيط الهندي وهورتوريكو وغوانتانامو . هذا قليل من كثير . ان هذا سوف يسهم كثيرا في تعزيز السلم والأمن الدوليين .

ونؤيد النضال البطولي لشعب شيلي من أجل حريته ، وضد سياسة البطالة والفقر والقمع ، وتسليم موارد البلاد للمؤسسات عبر الوطنية التي ساعدت الزمرة الفاشية في الاستيلاء على السلطة . ونحن على ثقة من أن شعب شيلي سوف يحقق النصر على الفاشية .

ان كثيرا من التكهنات قد أعلن عنها فيما يتعلق بحالة وآفاق العلاقات فيما بيننا وبين الولايات المتحدة . وتستطيع كوبا أن تتفاوض بشأن هذه العلاقات ، ولكن لا يمكن أن يحدث ذلك مطلقا على أساس التخلي عن أي من مبادئنا . ان المطلب الأساسي والمسبق لأية مفاوضات يجب أن يكون هو أن ترفع الولايات المتحدة حصارها المنفرد غير العادل على كوبا ، وأن توقف كل هجماتها وأعمالها العدوانية . ولا يمكن أن نناقش الأمور على أساس القوة والابتزاز . وليس من الممكن أن يكون هناك حوار وفي صدرك خنجر . لا يمكن أن نقول متى سوف يكون من الممكن اجراء مثل هذه المناقشات . ولكن من المؤكد أن حق شعب كوبا في أن يقرر مستقبله في حريته وسيادته ، وأن يكون له موقف محدد في الصراعات الدولية ، وأن يقدم تضامنه للشعوب التي تناضل من أجل الحرية والاستقلال ، لا يمكن أن يكون موضع شك . ان شعبنا سوف يحصل على حقه في ممارسة السيادة على أراضيها جميعا . وأن القوات الأمريكية التي تحتل - بشكل غير مشروع - جزءا من جزيرتنا لا بد وأن تنسحب .

ان جزءا من الغنيمة التي حصلت عليها الولايات المتحدة عندما تدخلت في حرب كوبا من أجل الاستقلال عن السيطرة الاستعمارية ، كانت هي سلب الأراضي التي تحتلها حتى اليوم في قاعدة غوانتانامو العسكرية . لقد فرضت الحكومة العسكرية خلال الاحتلال على الكوبيين التنازل عن

جزء من أرض وطنهم ، على الرغم من معارضة قوية . ولقد انقضت أكثر من سبعين سنة والوجه —
العسكري الأمريكي لا يزال قائما في قاعدة غوانتانامو البحرية . ان الحكومة والشعب في كوبا يعربان
ويقوة عن مطالبتهما باستعادة الأراضي التي تحتلها هذه القاعدة .

ان الجمعية العامة تجتمع بعد انقضاء سنة وجدنا فيها قوى العدوان والامبريالية مؤيدة من
جانبا الرجعيين من كل نوع ، تحاول منع تعزيز الانفراج واعادة العالم الى الوراء ، الى زمن الحرب
الباردة ، ودفع سباق التسلح قدما الى الأمام ، واعاقبة التقدم وتعزيز الاستقلال الوطني لشعوب
آسيا وافريقيا وامريكا اللاتينية في نضالها من أجل التنمية الاجتماعية والاقتصادية ، مستندة الى
علاقات دولية عادلة .

ومنذ انتهاء الدورة السابقة شهدنا سلسلة من المؤتمرات الدولية ، مثل الدورات الاستثنائية
الثلاث ، ومؤتمر الأمم المتحدة الثالث لقانون البحار ، والمؤتمر العالمي المعني بالعنصرية والفصل
العنصري ، ومؤتمر التعاون التقني فيما بين البلدان النامية ، والمؤتمر الوزاري لحركة عدم الانحياز .
وعند تحليل الموقف الدولي ، لا بد لنا أن نعود الى الحديث عن الموقف الحرج الذي وصل
اليه مؤتمر الأمم المتحدة الثالث لقانون البحار بعد دورات سبع . ان نجاح هذا المؤتمر أو فشله
سوف يحدد ما اذا كان من الممكن أن نضع نظاما للقانون يفيد السلم العالمي ، أو ستكون هناك
فوضى مع ما يترتب على ذلك من نتائج لا يمكن التكهن بها .

ان هذا الموضوع له أهمية كبرى من جانب البلدان النامية ، لأنه اذا ما وضعنا قانونا جديدا
للبحار فان هذا سوف يكون أول كسب فعلي وحقيقي للبلدان النامية في نضالها العادل من أجل
وضع نظام اقتصادي دولي جديد ، ذلك أنه من خلال ضوابط دولية فقط يمكن لمجتمع الدول أن يمنع
الاستغلال ، بغير حدود ، لهذه الموارد من جانب الدول الامبريالية التي تضر بالمنتجين للمعادن
من البر والتي تشبه ما هو موجود في قاع البحر ، وتضمن أن الفوائد التي يتحصل عليها من الاستغلال
ستوفر موارد للدول الأقل نموا .

ان كويبا تود ان تعلن بوضوح تأييدها الثابت للاحتجاج المقوى الذى صاغته مجموعة الـ ٧٧ في اجتماع مؤتمر قانون البحار الذى تم اخيرا ، والذى اعربت فيه المجموعة عن معارضتها لمشروعات القوانين التي تبحت في اصدارها الولايات المتحدة والميلدان الاخرى لتمهيد الطريق امام شركاتها الكبرى لاستغلال هذه الموارد بشكل منفرد . وفي الوقت نفسه فانه يؤكد المسؤولية التي تقع على كل الدول - وبصفة خاصة الدول الرأسمالية الكبرى - في مساعدة المؤتمر على التغلب على ما يواجهه من حالة ركود .

وانا ما استطعنا ان نستخلص اية نتائج مما حدث في المشهور المقليلة الاخيرة ، فان هذا يكون أولا وقبل كل شيء في ازواج السياسة الخارجية للمبراليين ، الذين يستخدمون انشطتهم المدبلوماسية لاخفاء محاولاتهم للملابقا على حكمهم الاستعماري الجديد اينما وجد ، وتأييدهم للمنظم المرجعية التوسعية والمعنصرية مثل تلك الموجودة في جنوب افريقيا واسرائيل ، والحفاظ على سلامة نظام العلاقات الاقتصادية الدولية التي تحيد استغلال مؤسساتهم وشركاتهم لشروات ما يسمى ببلدان المعالم الثالث .

ويكفي ان نذكر بما حدث عندما انعقدت الدورة الاستثنائية المكروسة لمنزع السلاح ، فبينما وجدنا الغالبية المعظم في هذا المبنى من ممثلي الدول الاعضا يحاولون باصرار وباخلاص المتوصل الى حلول يكون من شأنها ابطاء سباق التسلح واستخدام الأموال التي تتوفر في هذا المجال لصالح كل البشرية ، تعريزا للمسلم والامن الدوليين وهو ما تنشده كل الشعوب ، فقد اجتمع في نفس الوقت رؤساء دول حلف الاطلنطي في واشنطن لاعتماد برنامج مكلف للغاية للانفاق العسكري يعتبر أكبر انفاق اعتمد من قبل . اين تتضح السياسة الحقيقية للاستعماريين - هل في مفاوضات نيويورك لمنزع السلاح أم في المدفعة التي اعطيت لسباق التسلح في حلف شمال الاطلنطي .

انه لمنصر للميلدان غير المنحازة التي طلبت عقد الدورة ، ولبلدان المجتمع الاشتراكي التي قدمت تأييدها ولكل الدول الاخرى التي عملت باخلاص في الدورة الاستثنائية ، ان تتوج تلك الدورة بنجاح نسبي وان تكون قد نجحت في خلق الظروف المواتية لاستمرار الجهود لتحقيق نزع السلاح العام الكامل ، وهو هدف كل القوى التقدمية .

واسمحوا لي ان اكرر ان كويبا تحث على ان هدف نزع السلاح العام الكامل يجب ان يتحقق ،

واننا نؤيد الدعوة فورا لمعقد مؤتمر عالمي لمنزع السلاح والمتوصل الى اتفاقات جزئية عن طريق التفاوض حول امور مثل القضاء على الاسلحة الكيماوية ، وحظر كل التجارب على الاسلحة النووية ، فضلا عن فرض حظر على استخدام القوة في العلاقات الدولية . وفي هذا المصدد فاننا نحبي المبادرات التي قدمت من جانب الاتحاد السوفياتي والبلدان الاشتراكية الاخرى .

كذلك بينما كانت الدورة الاستثنائية منعقدة ، فان العديد من البيانات المعدوانية قد ادلى بها ضد كوبا لموافاتها بالمتزامتها الدولية في مساعدة شعوب انغولا واثيوبيا . ان حملة من الاكاذيب قد تم تنظيمها لمحاولة اتهام كوبا بأنها كما يقولون شاركت في الاحداث التي وقعت في منطقة شابا في زائير ، ولكن الحقيقة اتضحت وثبت ان هذا كله كان وسيلة لتبرير تدخل قوات هدف الاطلنطي . وفي ١٤ ايلول / سبتمبر ، اعلن الرئيس فيدل كاسترو :

" ان الاميراليين وخدامهم المرجعيين يعارضون وجود كوبا في افريقيا . . . اننا يمكن ان نرد عليهم بكلمات العديد من رؤساء الدول الافريقية ، الذين اعلنوا انه ليس هناك كوبيون في افريقيا لم يطلب الميهم ان يحضروا الى افريقيا من جانب دولة مستقلة تمارس سيادتها بشكل مستقل المدافع عن قضية عادلة " .

وبعد هزيمة المهجوم على شعب انغولا من جانب النظام المعنصرى في جنوب افريقيا فقد تم بذل كل ما يمكن لمنع شعوب افريقيا والمشرق الاوسط من تعزيز استقلالها ، ووقف كل عمليات التضامن مع هذه الشعوب ومحاولة تقسيمها . ان قوى المتدخل قد ارسلت في محاولة لاعادة استعمار افريقيا وتم تشجيع كل احتمالات المواجهة العسكرية بين بلدان المنطقة .

ان اعداء الشعوب يحاولون تدمير المنظمات التي انشئت لتعزيز التضامن مثل تلك الجهود التي بذلت مؤخرا على المصعيد الدولي لاضفاف وتدمير حركة المدول غير المنحازة . ونستطيع ، مع ذلك ، ان نعلن ان هذه الجهود قد فشلت لأن اعضاء الحركة قد اصبحوا الآن اكثر اتحادا كما ان اشتراكهم في المنضال اكثر نشاطا لأنهم قد توصلوا الى حلول اساسية تستجيب للمصالح الحقيقية للشعوب في كل صراع من المصراعات الرئيسية على المساحة الدولية اليوم .

ومن الواضح ان القوى الاميرالية عجزت عن تحقيق توازن لها . ان الثورات في انغولا واثيوبيا تم تعزيزها كما ان دول المواجهة لاتزال تساند بشكل قوى حركات التحرير الوطنية التي تناضل

ضد المعنصرية ، ولا يمكن لأية قوة ان تعوق التضامن المادى والادبي والمعون الذى يقدم لهـذـه المشعوب . ان فشل كل المناورات لتخريب مؤتمر القمة الاخير لمنظمة الوحدة الافريقية والمؤتمر الوزارى للمدول غير المنحازة شاهد على الوعي العميق بحقيقة ان التضامن الدولى هام جدا فى المنضال المحالى للمشعوب الافريقية والمغربية .

منذ سنوات اربع اعتمدت الدورة الاستثنائية السادسة للمجمعية العامة اعلانا بانشاء نظام اقتصادى دولى جديد ، بادئة بذلك مرحلة من مراحل المفاوضات المكثفة فى المجال الاقتصادى وجدنا فيها المبلدان النامية تشعر بالثقة من ان الحد الادنى من مطالبها للموصول الى تحقيق تنمية اقتصادية يجب ان يتحقق . ودون خوف من ان اسعى متشائما فاننا يمكننا ان نقول ان النتائج المستي تحققت منذ اصدار هذا الاعلان مخيبة للأمال . ان موقف المبلدان النامية المتى لا تنتج بترولاً قد ساء اكثر واكثر . كما ازدادت الديون الاجنبية ، كما زادت مشاكل موازين المدفوعات وتناقضت القوة الشرائية وامكانيات الوصول الى الأسواق فى المدول الصناعية المغربية .

ان المبلدان النامية لم تحصل على تنازل واحد حول اى من المطالب الاساسية المتى قدمتها للمبلدان المتقدمة المتى تسيطر على العلاقات الاقتصادية فى العالم النامي . وبدلا من الخفض فى المجرار والمحوجز التجارية لتوفير امكانية المدخول الى الاسواق الرأسمالية ، فانها قد زيدت . ان المحصار المحالى لميلادى هو مثال نمطي لمنوع التمييز التجارى الذى يستخدم ، ان اسعار السلع المصنعة والآلات والمنتجات الصناعية والزراعية المتى يستوردها العالم النامي لانتاج سلع جاهزة ، تتساعد وان العلاقة بين هذه الاسعار وبين ما يحصل عليه العالم النامي فى مقابل استغلال موارده الطبيعية هي علاقة ليست فى صالح المبلدان النامية . ان ازمة النظام النقدى - وخاصة الازمة المتى تواجهه المدولار الامريكى - سببت ضررا كبيرا لاقتصاد المبلدان المتخلفة .

ولسوء الحظ ، بيد وان لا يبذل اى جهد جاد لتفسير هذا الموقف . ان الفشل الاخير للمجنة الجامعة المتى انشئت خلال الدورة السابقة يوضح انه لو كانت هناك دولة واحدة تريد الحفاظ على مزاياها فان هذا يكفي لموقف ما تريده المغالبية المعظمى من المدول فى الامم المتحدة . ونحن نعتقد انه من الضرورى مواصلة المطالبة بالمناقشات والمفاوضات والمداولات فى الامم المتحدة ، وان اية محاولة للمتوصل الى حلول خارج هذه الهيئة العالمية سوف يشكل مناورة للتأخير والتسويق كما حدث

في المفاوضات التي جرت في باريس بين ما يسمى بالشمال والجنوب . كذلك نعتقد ان العالم النامي يجب ان يواصل بذل ما يمكنه من جهد من اجل توسيع نطاق العلاقات الاقتصادية والتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان المتخلفة وفيما بين هذه البلدان والبلدان الصناعية التي لا تستغل العلاقات الاقتصادية الدولية الحالية غير العادلة وغير المتكافئة . ان اجهزة ومنظمات مثل النظام الاقتصادي الملاتيني الامريكي يجب ان تحظى بالمدعم والتأييد كخطوة من اجل التعاون الوثيق بين الشعوب .

ان الأجهزة الدولية يجب أن تسهل عملية التعاون هذه ، وأن تبادر للعمل بجرأة في هذا الميدان . ان كوبا سوف تفعل كل ما في وسعها من أجل احراز تقدم خلال هذه الدورة من أجل أن توفر للجنة الجامعة ، كهيئة تفاوضية ، المستوى والسلطة الكفيلان بتحقيق المطالب العادلة المقدمة من جانب البلدان النامية .

ان رفاقي وأنا نأتي من جزيرة صغيرة لا تزيد عن نقطة على خريطة العالم . ان بلدنا ليس بلدا غنيا وليس لديه موارد كبرى ، وقبل الثورة التي انتصرت في كانون الثاني /يناير ١٩٥٩ كان بلدنا معروفا فقط بالروم والسيجار والموسيقى . واليوم فاننا أكثر من ذلك كثيرا لأن قيمة الدولة لا تقاس بعدد كيلومترات وسكانها وانما بالروح المعنوية لشعبها وينضال هذا الشعب . انه في هذه الجزيرة الصغيرة ، التي تشبه مفتاحا في مدخل خليج المكسيك ، سيجتمع رؤساء الدول أو الحكومات الأعضاء في حركة البلدان غير المنحازة في أيلول /سبتمبر القادم .

ان كوبا تقوم بعمليات الاعداد الحماسي والدقيق للترحيب بممثلي ٨٦ دولة عضو في حركة عدم الانحياز من أجل أن توفر كل التسهيلات والحاجات اللازمة لمؤتمر القمة السادس القادم . ان هذا المؤتمر ، وهو أول مؤتمر يعقد في امريكا اللاتينية ، سوف يساعد على تعزيز المبادئ التي أسست عليها هذه الحركة وآمالها في تأكيد استقلال وسيادة الشعوب وحققها في التنمية بحرية . ان رئيسنا الرفيق فيدل كاسترو في الذكرى السنوية الخامسة والعشرين للهجوم على معسكر مونكادا غاريسون قال :

" ان الحركة الثورية العالمية قد أحرزت تقدما هائلا في القرن الحالي . ان قواها تنمو ، وصفوفها تتزايد ، وخبرتها تثرى . ان خيانة وضمف وجنون وعمى أولئك الذين أبدوا عجرفة وغباً واتجاهات برجوازية وتعاليا وانتهازيه ، مما حال بينهم وبين اتباع الطريق المضي للثورة لن تعوق المسيرة المظفرة للبشرية .

" ان الانسانية لن تعود للوراء ، ولسوف يبقى السلام وتتحرك الشعوب قدما الى الأمام ولن يكون في مقدور شيء أو أحد أن يوقفها " .

الرئيس (الكلمة بالأسبانية) : والآن أعطي الكلمة لمندوبي كل من نيكاراغوا والصومال على الترتيب ، حيث طلبا ممارسة حقهما في الرد . وكما يتذكر السادة أعضاء الجمعية

أنه في الجلسة العامة الرابعة وافقت الجمعية العامة على أن الكلمات التي يدلى بها في ممارسة حق الرد يجب ألا تتعدى عشر دقائق . وبما أن الوقت متأخر فاني لوائحق من أنهما سوف يتفهمان طلبيهما بالتعاون في مراعاة هذا الحد الزمني وسوف يوجزا من ملاحظتهما قدر الامكان .

السيد مونتيل أجيللو (نيكاراغوا) (الكلمة بالأسبانية) : ان وفد نيكاراغوا لم يدعش لبيان السيد وزير خارجية كوبا لأنه يأتي من بلد تميز سلوكه الدولي بعدم الاحترام المطلق لمبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول . ان هذا المبدأ هو أحد أسس منظمتنا ، وكوبا ، في عدة مرات ، قد انتهكت هذا المبدأ ، ليس فقط بالنسبة لعدة دول في امريكا اللاتينية ، ولكن بالنسبة لدول تقع في قارات أخرى . وبالإضافة الى ذلك ، فاننا على علم بسوء نية حكومة كوبا ازاء بلدى بسبب اختلافنا أيديولوجيا .

ان كوبا تتحدث عن تعدد التيارات الفكرية ولكنها لا تطبق هذا المبدأ وذلك عن طريق توفير الأسلحة لأشخاص يحاولون الاخلال بالنظام في نيكاراغوا . ان ما يلفت انتباهنا هو أن حكومة كوبا تتجاسر وتتهم حكومة نيكاراغوا بجريمة بالابادة الجماعية : وعلى وجه الدقة فان حكومة كوبا عندما تولت السلطة اطلقت الرصاص على الآف من معارضيهما كما أنها مازالت تحتفظ في سجونها حتى الآن ، ومنذ ذلك التاريخ بالآف عديدة أخرى .

وعلى النقيض من ذلك فان حكومة نيكاراغوا لم تفعل سوى شيء واحد هو استخدام السلطة العامة للحفاظ على النظام الدستوري في مجابهة القهر الارهابي . ان حكومة نيكاراغوا هي حكومة ديمقراطية وتعتقد أن للأغلبية ، عن طريق انتخابات شعبية أن تختار ممثليها . وكون ان كوبا تتبع نظاما مختلفا فان هذا لا يخولها انتقادنا .

ان حكومة نيكاراغوا تحترم حقوق الانسان وتؤمن بضرورة تشجيع تلك الحقوق على المستوى الدولي . والواقع اننا قد دعونا اللجنة الامريكية لحقوق الانسان لزيارة بلادنا في الأسبوع المقبل . وكوبا لا تستطيع أن تفعل نفس الشيء .

وفي الختام ، اسمحوا لي أن أقول ، مرة أخرى ، ان نيكاراغوا ترفض البيانات التي أدلى بها وزير خارجية كوبا ، باعتبارها لا تقوم على أساس حيث حاول أن يشوه الحقائق وأن يعتبر نضالا من أجل الحرية ، شيئا لا يمثل سوى مظهر آخر للارهاب الدولي .

السيد يوسف (الصومال) (الكلمة بالانكليزية) : ان ممثل كاسترو والذي تحدث من فوق هذه المنصة اليوم ، قد زيف الحقائق عن افريقيا وأعطى صورة خاطئة عن الدور الذي لعبه النظام الذي يمثله . وفي هذا الشأن أود أن احتفظ بحق وفدى في التحدث في مرحلة لاحقة . وفي الوقت الحالي أود أن أبدي الملاحظات التالية :

أولا ، وقبل كل شيء ، أود أن أعلن ان المشكلات الافريقية يجب ان تحل بواسطة الافريقيين . ومهما كانت الخلافات بين دولتين افريقيتين ، فان منظمة الوحدة الافريقية لديها السلطة والاهمزة اللازمة لحل هذه المشاكل - وليس من حق كوبا ، ولا سيدها ، التدخل في الشؤون الداخلية لافريقيا . ان وجودها في افريقيا هو فقط وسيلة للابقاء على النظام الاستعماري الجديد .

وكما نعلم ، فان كوبا جزيرة صغيرة وفقيرة يسكنها ٨ مليون نسمة . انها جزيرة في البحر الكاريبي تقع على مسافة بعيدة من أفريقيا ، وتعيش ، بالكاد ، على دخلها من التبغ والسكر . ويقال ان هذا البلد له اكثر من ٥٠ ألف من المرتزقة في افريقيا . ان كوبا تتدخل اليوم في شؤون القارة الافريقية . لقد بيع ابناء افريقيا كرقيق ، وتم استغلالنا . ونحن نشاهد الان كوبا تعمل كوسيلة للابقاء على النظام الاستعماري الجديد . انه لأمر مؤسف ومخز .

ان السؤال الذي يفرض نفسه هو : كيف تستطيع كوبا - هذه الجزيرة الصغيرة - ان ترسل الآلاف من المرتزقة عبر القارات ؟ كيف تدرهم وتستخدمهم ؟ والرد بسيط ، هو أنها دولة - من المرتزقة اختارت ان تركز مواردها لتنفيذ مطامع الدول الاستعمارية . انها تشترك في الصراع بين القوى الكبرى ، وترسل ابناءها كي تراق دماؤهم في مناطق بعيدة - ان كوبا - عن طريق اقحام نفسها في هذا الصراع المعقد بين القوى الكبرى قد اصبحت سجينه افعالها الخاطئة والشريرة . لقد خانت كوبا التزاماتها في مجال عدم الانحياز ، فقد اقحمت نفسها في الصراع بين الدول الكبرى دون ان تكون على علم بقواعد اللعبة .

ان ممثل النظام الكوبي يحاول هنا ان يعرض نفسه بطل اليوم بسبب قوات المرتزقة الكوبية ، وعن طريق زئير طائرات الميج ، والدبابات ت/٥٤ ، ف/٤ وبالمسائل الستالينية فقد انغمس في الابادة الجماعية للشعب الافريقي . وباله من عار فلا الاسلحة ولا الانماط الغني يستعملونها ملكا لهم . ان الحقيقة هي انه مثل جميع الدول الاستعمارية السابقة - فان النظام الكوبي سوف يطرد من اراضيها مجللا بالخزي والعار .

